

التدخل السعودي في الشؤون العُمانية 1952 - 1960: "دراسة وثائقية"

ثابت العمري *

ملخص

تهدف الدراسة إلى بيان الموقف السعودي من أهم الأحداث والقضايا في سلطنة عُمان في فترة الخمسينيات من القرن العشرين. وتناولت في بدايتها الدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية في منطقة البريمي في عام 1952 وموقف كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية تجاه ذلك التدخل.

وركزت الدراسة على السياسة التي اتبعتها السعودية تجاه طرفي النزاع في عُمان وهما السلطنة والإمامة، وما قدمته من مساعدات متنوعة إلى الإمام وأتباعه وشيوخ القبائل وبعض أبناء الشعب العُماني.

بذلت الحكومة السعودية جهوداً كبيرة وعلى المستويين الداخلي والخارجي في دعم الإمامة، والوقوف إلى جانبها، إلا أنها لم تستطع إبقاءها كسلطة على الأراضي العُمانية، والسبب الرئيسي في ذلك هو مقاومة السلطان لتلك الجهود والسياسات، ووقوف الحكومة البريطانية إلى جانبه، وتقديم كافة أنواع الدعم له.

تمهيد

شكل النزاع بين السلطنة والإمامة⁽¹⁾ والتدخل البريطاني فيه السمة الرئيسية لتاريخ سلطنة عمان منذ بداية القرن العشرين وحتى السبعينيات من القرن نفسه.

تم إحياء الإمامة في عمان⁽²⁾ في عام 1913، وانتخب سالم بن راشد الخروصي إماماً، وفي شهر أيار من العام نفسه أعلن الإمام وأتباعه من القبائل العمانية ثورة ضد السلطان تركي بن فيصل (1888 - 1913). وكان من أبرز أسباب الثورة رفض سياسات السلطان التي تعارض المذهب الإباضي كفساد الجهازين الإداري والقضائي، ورفض الوجود البريطاني الذي حرم العمانيين من تجارة السلاح، وأدخل المنكرات إلى بلادهم. واستطاعت الإمامة أن تهدد السلطنة، وكادت أن تسيطر على مسقط لولا التدخل البريطاني إلى جانب السلطان والوقوف إلى جانبه، وبناءً على طلبه مما منع الإمامة من تحقيق أهدافها.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ونتيجة لرغبة بريطانيا في بقاء الأوضاع مستقرة لتحقيق مصالحها، خاصة مع انشغالها في الحرب العالمية الأولى ومناطق أخرى من العالم، سعت إلى تحقيق نوع من التفاهم والسلم بين الإمام الخروصي والسلطان تيمور بن سعيد (1913 - 1932) أسفر عنه نجاح الحكومة البريطانية في التوصل إلى اتفاق يرضي طرفي النزاع في عام 1920 جاء باسم اتفاقية السيب⁽³⁾ وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق لم يرض طرفي النزاع إلا أنه استطاع أن يمهد لفترة من الهدوء والسلام استمرت قرابة خمسة وثلاثين عاماً.

ظهرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى زوال حالة الهدوء التي كانت تعيشها البلاد، وظهر النزاع من جديد، وبأسباب جديدة جاء في مقدمتها ظهور بوادر بوجود النفط في الأراضي الداخلية من عمان، وخصوصاً التابعة لسيطرة الإمامة، ثم تجدد الأطماع السعودية - كما سنرى - ورغبتها في إعادة السيطرة على أجزاء من عمان، ومع رفض الإمام لدخول الشركات الأجنبية إلى الأراضي التابعة له من جهة، ورفض السلطان سعيد بن تيمور (1932 - 1970) اقتسام السلطة مع الإمامة، وتعطيل عمليات استخراج النفط من جهة ثانية قدمت الحكومة البريطانية كافة أنواع الدعم العسكري والمالي للسلطان، وشاركته في عملية اقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمامة في عام 1955.

اتبع سلاطين عمان وخاصة السلطان سعيد بن تيمور في مرحلة النزاع سياسية تعسفية وعدوانية تجاه الشعب العماني، وعليه لم يدخروا أي وسيلة في سبيل فرض سيطرتهم واستخدام ما يمكن استخدامه من أسلحة عسكرية وقاتلية أودت بحياة آلاف العمانيين وخاصة في الفترة ما بين عامي 1957 و1965. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى السلاطين نشاط وأعمال في سبيل تحقيق التقدم والتطور في بلادهم، حيث ظلت عمان وحتى عهد السلطان قابوس تعيش حياة عزلة وتأخر، وظل الشعب العماني يعاني من الانفصال والانقسام والاقتتال لفترة طويلة مع حرمانه من كافة أوجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، حتى كان التخلف والفقر والجهل وانعدام العمران من السمات التي يمكن إطلاقها على تلك الفترة.

السمات التي يمكن إطلاقها على تلك الفترة

جاءت هذه الدراسة لتتناول فترة هامة من تاريخ سلطنة عُمان المعاصر، وتركز فيها على علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ما بين عامي 1952 و1960، وهي الفترة التي تجددت فيها الأطماع وعوامل النزاع بين الدولتين.

وفي حين أن بعض الدراسات قد تطرقت إلى بعض من جوانب هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسة قدمت عرضاً تفصيلياً بالاعتماد شبه الكلي على الوثائق البريطانية التي كانت فيها

الحكومة البريطانية اللاعب الأساسي في تلك المرحلة، فتناولت النشاط السعودي منذ تجددته في الخمسينيات من القرن العشرين وجميع ما صدر عن السعوديين من مواقف وقرارات تجاه التطورات التي كانت تجري على الساحة العمانية، مما أعطى تغطية شاملة عن ذلك الموقف. ثم بينت بالتفصيل طبيعة الدعم السعودي للإمامة، سواء أكان سياسياً أم بالأموال والسلاح والأفراد، وبالأرقام والأسماء، وهو ما لم تتطرق له العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع.

ويضاف إلى ذلك بيان مواقف ونشاطات وقرارات كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية، والتوافق أو التباين في وجهات نظرها تجاه الأحداث، وفي التعامل مع السعوديين، وأثره على كيفية نهاية الأزمة في البلاد.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق البريطانية المنشورة، والتي جاءت تحت عنوان سجلات عُمان (Records of Oman)، وكان التركيز فيها بشكل خاص على المجلدين الثامن والتاسع، وذلك لأنهما اختصا بالشؤون التاريخية من عام 1948 وحتى عام 1960. وتكمن أهمية هذه السجلات باحتوائها على المراسلات التي كانت تتم بين ممثلي الحكومة البريطانية في مسقط والمقيم السياسي في الخليج العربي، وبين جميع هؤلاء الممثلين مع المسؤولين البريطانيين في الهند ولندن، وكان أهم ما حوته البرقيات التي تناولت الأحداث على الساحة العمانية يوماً بيوم، والمواقف تجاهها، وقرارات ونصائح الحكومة البريطانية حولها، وكذلك التقارير التي كان يكتبها ممثلو الحكومة البريطانية في بداية تعيينهم عن الأعوام السابقة، ثم التوصيات التي يقترحونها للحكومة، ومتابعة شؤون الإمامة ورسائلها، وتقارير مفصلة عن شؤون القبائل، وكل ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتميزت هذه الوثائق بعد الاطلاع عليها بالدقة والتصنيف والترتيب والتسلسل الزمني في طرحها لمعظم المواضيع⁽⁴⁾.

بدايات التدخل السعودي في عُمان

تعود بداية اهتمام السعوديين بساحل الخليج ودوله إلى العقد التاسع من القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك على أثر قيام الدعوة الوهابية وتحالف شيخها محمد بن عبد الوهاب مع الإمام محمد بن سعود (1726 - 1765) حاكم الدرعية، وتعاونهم في نشر الدعوة وحمايتها، وعلى أثر هذا التحالف أعلن أهل الإحساء دخولهم في الدعوة، وفي عام 1794 أرسل أهل عمان وفداً إلى الدرعية زار الإمام عبد العزيز بن محمد (1765 - 1803) وطلب منه إرسال وفد معهم ليعلمهم مبادئ الدعوة، وعليه أرسل لهم إبراهيم بن سليمان بن عفيصان ليكون ممثلاً له، ولقد اتخذ إبراهيم من واحة البريمي⁽⁵⁾ قاعدة له، وباشر الحكم كأول أمير سعودي فيها. وقد عهدت الدولة السعودية إلى هذا الشخص قيادة معظم الحملات التي خرجت إلى منطقة الخليج العربي في تلك الفترة⁽⁶⁾.

حاول سلطان عمان سلطان بن أحمد البوسعيدى (1792-1806) زعزعة السعوديين وإخراجهم من البريمي، وقاد جيشاً فشل في تحقيق غايته، كما أجرى اتصالات مع الفرس والعثمانيين وأمير مكة الشريف غالب بن مساعد إلا أنه رأى عدم جدوى المقاومة، ف عقد مع السعوديين اتفاقاً تعهد فيه بدفع أتاوة سنوية قدرها (5000) ريال، وبرغم الاتفاق إلا أن الحرب تجددت بين الطرفين، حيث قام أمير المنطقة السعودى سالم الحرق من البريمي بالزحف على الباطنة، وكاد يحتل أجزاء كبيرة من البلاد لولا وفاة الإمام عبد العزيز بن محمد سنة 1803⁽⁷⁾.

كان من أهم نتائج وجود السعوديين في البريمي في عمان أن تبنت العديد من القبائل في منطقة ساحل عمان الوهابية قبائل النعيم وبني كعب وبني جتب وغيرهم، وبسبب وجود هذه القبائل في منطقة البريمي أحد أهم التجمعات العمانية على الحدود السعودية فإن النفوذ الوهابي أثر منذ ذلك الحين في تاريخ المنطقة عامة وتاريخ عمان خاصة، وترتب عليه قيام مواجهات عسكرية بين العثمانيين والسعوديين انتهى في مجمله باتخاذ البريمي كقاعدة هجوم ضد عُمان واحتلال أجزاء منها وفرض الأتاوة على سلاطينها والزكاة على قبائلها⁽⁸⁾. هذا وقد حاول سلاطين عمان التصدي لذلك النفوذ أكثر من مرة، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك إلى أن استطاعت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا احتلال الدرعية عاصمة السعوديين في عام 1818م.

عاد السعوديون في عهد الإمام تركي بن عبد الله بن سعود (1822-1834) إلى ممارسة سياساتهم تجاه عمان، حيث أرسل تركي بناءً على طلب وفد من أهل عمان الأمير عمر بن عفيصان أميراً على البريمي، والشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجي قاضياً، وبوصول الأمير راسله أهل الظاهرة وبعض أهل الباطنة فبايعهم، ونتيجة لزيادة هذا النفوذ وانشغال سلطان مسقط سعيد بن سلطان (1806 - 1856) بأفريقيا الشرقية وقع اتفاقاً مع السعوديين في عام 1923 تعهد فيه بدفع أتاوة سنوية مقدارها (5000) ريال⁽⁹⁾.

كانت عمان أيضاً في مقدمة اهتمامات الإمام فيصل بن تركي (1834 - 1838) الذي أرسل عدة حملات لإخضاع القبائل الثائرة في منطقة البريمي، وكان منها الحملة التي أرسلها في عام 1832 بقيادة حاكم الإحساء عمر بن عفيصان، التي استطاعت السيطرة على واحة البريمي، وإقامة حامية دائمة فيها، وإجبار سلطان مسقط على دفع الزكاة له⁽¹⁰⁾. ونتيجة للحملة المتكررة على عمان وتهديدها لسلطان مسقط تدخل المقيم السياسي في الخليج العربي سنة 1845 لإنقاذ السلطان، والعمل على وقف الغزوات على عمان، وقد انتهت المفاوضات بين المقيم السياسي والسعوديين على أن يدفع السلطان أتاوة سنوية مقدارها (6000) ريال، واضطر السلطان سعيد بن سلطان أن يدفع مرة أخرى أتاوة للسعوديين تبلغ (12.000) ريال في عام 1853⁽¹¹⁾.

قام السلطان عزان بن قيس (1869 - 1871) وتلبية لطلب من قبيلة النعيم التي أخذت تعاني من الاحتلال الوهابي بهجوم على البريمي تمكن فيه من احتلالها، وفور احتلالها اتخذ مجموعة من التدابير لإزالة النفوذ الوهابي بصورة كاملة، فألغى القوانين الوهابية المفروضة عليها، وعين لها قضاة وولاة من السكان لإدارتها، ورد الأموال التي صادرها الوهابيون لأصحابها الأصليين⁽¹²⁾.

أخذ نفوذ السعوديين يضعف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الخليج العربي بسبب الخلافات العائلية التي اشتدت بين الإمام عبد الله بن فيصل وشقيقه سعود بن فيصل، فانقسمت نجد إلى قسمين مما أدى في النهاية إلى تدخل سافر من الحكومة البريطانية والدولة العثمانية لتعميق هذه الخلافات، وبالرغم من ذلك وصلت قوة سعودية صغيرة إلى البريمي في سنة 1871 ومكثت سنتين، وانقضت حوالي (50) سنة بعد هذا التاريخ قبل أن يتمكن السعوديون من الظهور في البريمي من جديد⁽¹³⁾.

كان الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1902 - 1926) ومنذ استرداده نجد عام 1902 على علم تام بالمركز الذي كان يشغله أسلافه في عمان، وبعد قضائه الفترة 1902 - 1925 في تثبيت دعائم حكمه، قام وكيله على الإحساء عبد الله بن جلوي بإرسال سعيد آل فيصل ليكون ممثلاً عنه في البريمي ولجمع الزكاة منها، ولكن تلك الإقامة لم تلبث طويلاً بسبب إحساسه بوجود شعور عدائي ضد ابن سعود، فغادرها وعاد إلى الإحساء⁽¹⁴⁾.

ومع دخول الخليج العربي في عهد الامتيازات النفطية، واهتمام الشركات التي حصلت على امتيازات نفطية في تلك المنطقة لمعرفة حدود امتيازاتها ظهرت مشكلات الحدود وتحديد مناطق النفوذ وبخاصة في أعقاب حصول شركة ستاندارد أويل أف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California) الأمريكية في عام 1933 على امتياز نفطي من الحكومة السعودية شمل الجزء الشرقي لحدودها، ولما كانت حدود المملكة العربية السعودية في منطقة الإحساء غير واضحة مع كل من قطر وأبو ظبي وعمان احتدم النزاع بين الأطراف المعنية، وخاصة في منطقة البريمي، وهو ما أدى إلى توتر في العلاقات ما بين السعودية وعمان من ناحية وبين السعودية وأبو ظبي من ناحية أخرى⁽¹⁵⁾، وخاصة إن الحكومة السعودية كانت ترى إن حدودها تشمل المدى الحيوي للقبائل المتنقلة بين ساحل قطر وشاطئ عمان وحضرموت على أساس أنها قبائل خاضعة للسعوديين وتدفع الزكاة لها⁽¹⁶⁾. وقد ترتب على هذا الوضع دخول الحكومة البريطانية مع الحكومة السعودية في مفاوضات طويلة حول النفوذ والحدود في المناطق المتنازع عليها، وقد وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب عمان وأبو ظبي في تلك المفاوضات التي لم تصل إلى حلول نهائية إلا بعد استقلالها وتوقيع اتفاقيات بشأنها.

نستنتج مما سبق أن الحكم السعودي ومنذ ظهوره في القرن الثامن عشر قد ارتكز على عنصرين: أولاً: الحركة الوهابية التي يرى فيها أنصارها إحياء للمبادئ الإسلامية الصحيحة، وثانياً: الوطنية النجدية أو النزعة الإقليمية التوسعية لهذه الهضبة الوسطى في شبه جزيرة العرب التي توحدت باسم الإصلاح الديني، ثم ساعدت على التوسع فيما وراء هذا الإقليم ليشمل أقطار شبه الجزيرة العربية بدءاً بالكويت ومروراً بقطر وإمارات الساحل وأخيراً بعمان⁽¹⁷⁾. وفي القرن العشرين ومع قيام المملكة العربية السعودية أصبح طابع التوسع مدفوعاً بالبحث عن الموارد والخيرات والإمكانات الإستراتيجية وعلى رأسها النفط.

تجدد التدخل السعودي في الخمسينيات

كان السلطان سعيد بن تيمور (1932 - 1970) يرغب منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين في مد نفوذه وبسط سلطته على المناطق الداخلية من أراضي عُمان، ولقد عزز هذه الرغبة ظهور الدلائل التي تشير إلى وجود النفط في المناطق الداخلية في عُمان.

ورغبت الحكومة البريطانية من أجل تسهيل عملية الكشف عن النفط أن تقوم شركات النفط بعقد اتفاقيات مع شيوخ قبائل المناطق الشمالية التي تتبع للسلطنة، والتي تشبه الاتفاقيات التي عقدت مع السلطان وشيوخ الساحل، ولكن السلطان كان يرفض ذلك حتى لا يعطي أي صفة من السلطة لهؤلاء الشيوخ، وعلى الرغم من رفض السلطان، إلا أن عدداً من هؤلاء الشيوخ كانوا يقومون باتصالات مستمرة مع حكومة صاحبة الجلالة، وذلك من خلال الضابط السياسي في البحرين وفي الشارقة ومع شركات النفط مباشرة، كما أنهم كانوا يقومون باتصالات مشابهة مع حكومة السعودية وشركة النفط الأمريكية⁽¹⁸⁾.

تعززت الرغبة لدى السلطان في مد نفوذه إلى كافة أرجاء عُمان في بداية الخمسينيات بسبب محاولات الملك عبد العزيز آل سعود توسيع حدوده داخل الأراضي العُمانية، وكسب تأييد القبائل فيها، إذ أن عدداً من شيوخ عُمان ذهبوا إلى السعودية لمقابلة ابن سعود لإعلان الولاء وطلباً للمال وقد عادوا محملين بالأموال والهدايا، وبحوزتهم أوراق سفر ثبوتية وهي جوازات سفر سعودية تمنح للذين يودون الذهاب إلى مكة لغاية الحج من أهل عُمان، مما أدى إلى اكتساب ابن سعود شعبية ملحوظة في المناطق الداخلية. وقد كان كل ذلك بعد فشل مفاوضات عام 1950 في الدمام ومفاوضات عام 1951 في لندن حول الحدود بين السعودية وعُمان في منطقتي الظاهرة والبريمي⁽¹⁹⁾.

كما لوحظ في العراقي، وهي قرية صغيرة في منطقة البريمي، أن الزعيم سعيد بن راشد وهو قائد فرع من البلوش الذين استقروا في المنطقة منذ فترة طويلة قد قام برفع العلم السعودي على

منطقته، وأرسل رسالة إلى ابن سعود أعلن فيها تبعيته ومن تبعه من القبائل للمملكة العربية السعودية، ومن الشيوخ الآخرين الذين انخرطوا في تلك الأنشطة والتحركات المؤيدة لابن سعود الشيخ راشد بن حمير زعيم منطقة حماسة وقائد قبيلة آل بني شامس، وكذلك الشيخ عبيد بن جمعة شيخ بني كعب في منطقة محضة الحدودية، ومحمد بن سالمين من شيوخ آل بني شامس، وعلي بن ربيع وراشد البلوشي من بني قتب وغيرهم⁽²⁰⁾.

أثار رفع العلم السعودي قريباً من محيط سيطرة الإمام ونفوذه غضبه واستياءه، وأرسل في استدعاء الشيخ سعيد بن راشد الذي طلب أولاً من السلطان أن يرد بدلاً عنه ويدفع غضب الإمام عنه، ولكنه فرّ إلى مدينة الرياض باحثاً عن الحماية تحت ظل جناح ابن سعود وأسرته الحاكمة، كما غادر عددٌ من الشيوخ الآخرين مناطقهم ولجأوا إلى السعودية للبقاء تحت كنف ابن سعود، ومنهم الشيخ عبيد بن جمعة وبعض شيوخ البريمي⁽²¹⁾.

ومن تلك المحاولات أيضاً قيام الشيخ سليمان بن حمير ببعض التحركات التي تؤكد رغباته الاستقلالية، وسعيه في سبيل اعتراف الجهات الأخرى به، فقد قام بمحاولات عديدة للتقرب من الإنجليز ومحاولة إقامة علاقة معهم، كما قام بمحاولات للتقرب من الأمريكيين والسعوديين وإقامة علاقات معهم، وبعض شركات النفط لإقناعها بالقدوم للبحث والتنقيب عن النفط في المواقع الواقعة تحت سيطرته⁽²²⁾.

وعلى الجانب البريطاني فقد أدى اكتشاف النفط في الأراضي الداخلية للساحل العُماني الواقع على الحدود السعودية العُمانية إلى زيادة التنافس بين الشركات الإنكلو-أمريكية حول التنقيب عنه. ومنذ تلك اللحظة أخذت بريطانيا تفكر جدياً بضم المنطقتين اللتين ظلتا خارج نفوذها في الخليج العربي، وهما البريمي وعُمان التابعتان للإمام، وذلك عن طريق إلحاق الأولى بكل من مسقط وأبو ظبي وإلحاق الثانية بمسقط⁽²³⁾.

الدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية وموقف السلطان منه:

دخل في بداية شهر أيلول 1952 حوالي سبعين سعودياً بقيادة تركي بن عطيشان يستقلون سبع سيارات إلى الأراضي العُمانية، ووصلوا إلى منطقة البريمي، ومكثوا في المنطقة الواقعة إلى الغرب من حماسة، وقاموا بمقابلة الشيخ صقر بن سلطان هناك، كما قام تركي بتوزيع عدة رسائل موجهة من سعود بن جلوي-حاكم المنطقة الشرقية في السعودية وأمير الإحساء- إلى الشيوخ البارزين في المنطقة من ضنك وحتى شمال واحة البريمي جاء فيها أنه قد تم تعيينه أميراً على البريمي، ويطلب من شيوخ القبائل معاونته في أداء مهمته. وقد أرسل السلطان سعيد بن تيمور بهذا الشأن رسالة إلى القنصل العام البريطاني السيد تشونسي (F.C.L Chauncy) يخبره بذلك

الإجراء، ومؤكداً في رسالته على أن الجزء الذي نزلوا فيه هو جزء من الأراضي العُمانية، ويقع ضمن الامتياز النفطي مع شركة تنمية نفط عُمان، وأن دخول السعوديين بتلك الطريقة يعد تعدياً على أراضي السلطنة، وطالباً العون من حكومة صاحبة الجلالة في هذا الموضوع، ونقل تلك الأخبار لها من أجل مناقشتها مع السلطات السعودية⁽²⁴⁾.

أعلم القنصل العام بدوره المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن الحكومة السعودية تقف خلف نشاطات تركي بن عطيشان الذي دخل ومعه مجموعة من الأفراد إلى منطقة البريمي، وذلك إما لحماية بعض الشيوخ أو لما له علاقة بالنفط أو الرغبة في التغلغل عبر الحدود، وأن السلطان يدرك أنه لا يمكنه معالجة الموضوع لوحده، كما نصح المعتمد السياسي إذا أبدت حكومة صاحبة الجلالة استعدادها لمساعدة السلطان أن تطلب من الحكومة السعودية سحب قواتها حالاً، لأن عملية إدخال قوة مسلحة إلى أراضيه وأراضي الآخرين دون تخويل شرعي، والتدخل في شؤون القبائل الخاضعة لحكمه، حتى ولو كان ذلك بطلب من بعض الشيوخ من داخل أو خارج مناطق نفوذه، هو عمل مخالف للقانون الدولي⁽²⁵⁾.

وإذا لم يتم سحب تلك القوات التي من الممكن أن تؤدي إلى إحداث قلق ومشاكل خلال فترة وجيزة، فإن السلطان يسأل عن استعداد حكومة صاحبة الجلالة لقصف حماسة من الجو، وإن السلطان مستعد من طرفه لأعداد القوة اللازمة للسيطرة على البريمي⁽²⁶⁾.

قدمت الحكومة البريطانية بناء على طلب السلطان مذكرة احتجاج على دخول تركي بن عطيشان قرية حماسة الواقعة في البريمي مع مجموعة من الحرس المسلحين، وأشارت في المذكرة إلى أن الحكومة السعودية تعلم جيداً أن البريمي تشكل جزءاً من المنطقة المشمولة باتفاقية لندن لعام 1951، وأن الأمير فيصل بن عبد العزيز (وزير الخارجية السعودي) صرح أثناء الجلسة العاشرة من المناقشات التي جرت في لندن في شهر آب 1951 بأن الحكومة السعودية سوف توقف نشاطاتها في تلك المنطقة (البريمي)⁽²⁷⁾.

ومن هنا فإن حكومة صاحبة الجلالة تحتج لدى الحكومة السعودية، وتعبّر عن قلقها حيال هذا الخرق من حكومة السعودية لشروط اتفاقية عام 1951، التي تحرص حكومة صاحبة الجلالة على التقيد بها بدقة عالية، وبما أن جزءاً من منطقة البريمي يقع ضمن سلطنة مسقط وعُمان، فإن حكومة صاحبة الجلالة تحتج نيابة عن السلطان، وتطالب الحكومة السعودية بأن تهين حالاً لانسحاب تركي بن عطيشان وكل اتباعه من المنطقة الخاضعة لاتفاقية لندن، وأنه في حال غياب الرد المستعجل والانسحاب الفوري لتركي فإن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مجبرة على أن تتخذ الموقف المطلوب لحماية السلطان⁽²⁸⁾.

أبلغ القنصل العام البريطاني السلطان أن الاحتجاج الذي قدمته حكومة صاحبة الجلالة لم يفلح في تحقيق انسحاب تركي وأتباعه من حماسة أو كبح نشاطاته المعادية لمصالحه، وفي الوقت الذي ترى فيه حق السلطان في اتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة لتعزيز نفوذه في منطقة البريمي وحماسة، واستعدادها لتوفير كل الدعم الدبلوماسي للسلطان في أي نزاع محتمل مع الحكومة السعودية، فإنها لا تنصح بالهجوم على السعوديين إلا إذا قاموا بمهاجمة قوات السلطان، وذلك لأن التصادم معهم قد يجرح موقف السلطنة فيما لو عرضت القضية أمام محكمة دولية، وقد يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالجهود الرامية لحل موضوع الحدود كلها، وإن أفضل الحلول يكون من خلال احتلال بلدة البريمي نفسها أو المناطق المحيطة بها والعائدة إليه، ثم يقوم بإرسال وفد شخصي إلى تركي لمناقشة الوضع وحثه على الانسحاب⁽²⁹⁾.

استجاب السلطان لمطلب الحكومة البريطانية بعدم إطلاق النار ضد تركي وجماعته، واستخدام كل الوسائل السلمية لإجبارهم على الانسحاب من حماسة. ولكنه رأى في الوقت نفسه ضرورة قصف حماسة جواً وذلك بعد توجيه إنذار لتركلي يتضمن تحذيراً له. إذا ما بقي مأكثاً هناك بعد انقضاء الموعد المحدد لبدء القصف فإنه سوف يتحمل نتائج تلك المخاطرة، كما طلب من الحكومة البريطانية الدعم الدبلوماسي والعسكري لأن السعوديين هم الطرف الذي اعتدى على السلطنة، كما طلب أن تمنع قدوم السعوديين عبر أراضي أبو ظبي إذا ما حاولوا ذلك⁽³⁰⁾.

أرسل السلطان رسالة إلى القنصل العام في 13 تشرين الأول 1952 بعد فشل جهود الحكومة البريطانية، أخبره فيها أنه يقوم بتجهيز حملة لإخراج تركلي بن عطيشان من البريمي وأنه عهد إلى وزير داخلته أحمد بن إبراهيم لقيادتها، والذي بدوره توجه إلى صحار برفقة قوات عسكرية من مسقط، وأن كل القبائل التي تم استدعاؤها للمشاركة قد وصلت إلى صحار وهي جاهزة للانطلاق باتجاه البريمي⁽³¹⁾.

رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لطلب السلطان بالقيام بعملية قصف جوي ضد تركلي، كما رفضت قيام الوزير أحمد بحملته، ورأت ضرورة تجميد الموقف حول البريمي، وأبدت تعاطفاً تجاه تخوف السلطان من السعوديين ولا سيما بعد الثروة والسلطة التي حققها ابن سعود مؤخراً، والتي جذبت نحوه العديد من الشيوخ الذين كانوا يتطلعون لسنين طويلة إلى السلطان، وإن مجيء تركلي قد أعطى إشارة للشيوخ للذهاب إلى ابن سعود والانضواء تحت سلطته.

ورأت أن أفضل فرصة للسلطان تتمثل في تسوية مبكرة للنزاع من خلال التحكيم، وأنها سوف تصر على أن يأخذ المحكمون الأبعاد الجغرافية والتاريخية للموضوع، وأن التحكيم العادل من شأنه أن يعزز على الدوام موقف السلطان ويفسح الطريق أمامه لإحداث التطور الاقتصادي مما يمكنه من تكوين ثروة مماثلة لثروات جاره القوي⁽³²⁾.

وفي نهاية الأمر استجاب السلطان لمطلب الحكومة البريطانية بشأن تجميد الموقف حول البريمي على الرغم من عدم اقتناعه بفائدة التجميد، وفي الوقت نفسه أصر على أن قبوله بتلك الاتفاقية لا يعني إقراره بالمطالب السعودية في البريمي، وأعلن انزعاجه لأن حكومة صاحبة الجلالة لا تقوم بشيء حيال عدم التزام السعوديين باتفاقية التجميد⁽³³⁾. كما أرسل رسالة إلى القنصل البريطاني يبلغه رفضه الاستمرار بموضوع التحكيم إذا ما وجد شروطه أو شخصيات المحكمين غير مقنعة⁽³⁴⁾.

انزعج السلطان من محاولات تركي بن عطيشان بسط نفوذه على المنطقة ولا سيما أنشطته في استماله شيوخ القبائل من خلال تقديم الدعم المالي، والعطايا والهبات السخية، ثم استجابة العديد منهم له مما أصبح يشكل تهديداً لسلطته وسيادته، وخصوصاً أن تركي قام برفع الأعلام السعودية في منطقته⁽³⁵⁾. ومما زاد في انزعاج السلطان تأكده من أن عدداً من الشيوخ ورجال القبائل في المنطقة قد قاموا بزيارة تركي، وأنه خلال شهر واحد من وصول تركي بلغ عدد الشيوخ الذين وقعوا بيانات كتابية بالولاء لابن سعود تسعة وخمسين شيخاً هم بأنفسهم الشيوخ الذين سبق أن وقعوا على بيانات للسلطان، وكان هؤلاء من عشائر الفوارس والعوامر وبني كلبان والوهيبة والعبريين والنعيم وآل أبو شامس⁽³⁶⁾.

وفي سبيل درء الشيوخ عن التعاون مع تركي قام السلطان سعيد بمراسلة أبرزهم وهو الشيخ صقر بن سلطان شيخ قبيلة النعيم، وطلب منه أن يبقى على ولائه للسلطان وأن يقوم بالدفاع عن نفسه إذا ما هاجمه تركي وأتباعه⁽³⁷⁾، كما قام القنصل العام البريطاني برفقة قوة مسلحة بزيارة إلى البريمي واجتمع بالشيخ صقر مرتين، وحرّضه على القيام بأعمال مناوئة لرعايا الحكومة السعودية، وضغط عليه ليقوم بزيارة السلطان، وهو الذي دفع الحكومة السعودية إلى إرسال رسالة احتجاج إلى الحكومة البريطانية حول قيام القنصل البريطاني بزيارات متكررة إلى الشيخ صقر، وتحريضه للقيام بالأعمال السابقة، واعتبرت الحكومة السعودية ذلك مخالفاً لما تم الاتفاق عليه مع الحكومة البريطانية في عام 1952⁽³⁸⁾. وعندما ورد إلى علم السلطان أن عدداً كبيراً من أفراد عشيرة صقر أخذت تنضم إلى تركي هدد السلطان إذا ما التجأ صقر إلى السعوديين فإنه سوف يقوم باحتلال البريمي وطرد تركي منها، كما أنه سيقوم بهذا التصرف أيضاً إذا ما حاولت إحدى القبائل أو السعوديين باحتلال بلدة ضنك، ولكن السلطان لم يرقم بذلك التصرف لأنه لم يثبت له انضمام الشيخ صقر إلى السعوديين حيث ظل رافضاً لكل الإغراءات والرشاوى السعودية⁽³⁹⁾.

قرر السلطان إزاء هذا الوضع إخراج تركي بن عيطشان من البريمي وطلب من القنصل البريطاني في 24 شباط 1953 أن يسمح له بذلك، كما طلب من القنصل مساعدة مالية يتمكن من خلالها تمويل قوة قوامها 1500 رجل تمكنه من بسط السيطرة على كافة أرجاء عُمان، والتنقيب عن النفط في أي موقع داخل حدوده، ولكن الحكومة البريطانية رفضت طلبه⁽⁴⁰⁾.

وفي أوائل شهر تموز 1954 وبعد عدة رسائل ومناقشات بين الطرفين، وافق السلطان على رفع القضية للتحكيم الدولي، على أن تقوم حكومة صاحبة الجلالة بدور عُمان نيابة عنه، وفي 30 تموز تم التوقيع على اتفاق بين حكومة صاحبة الجلالة والمملكة العربية السعودية برفع القضية إلى تحكيم قضائي يشمل الحدود العامة بين السعودية وعُمان وأبو ظبي وحول السيطرة على منطقة البريمي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحكيم قضائي مكونة من خمسة أعضاء اثنان يتم تعيينهما بواسطة الحكومة البريطانية والسعودية وبقية الأعضاء من المحايدين⁽⁴¹⁾.

وكان من أهم الشروط الأساسية للاتفاق هي إلزام المجموعة السعودية برئاسة تركي بن عيطشان بمغادرة حماسة، والعودة إلى المملكة العربية السعودية، وانسحاب سرية قوة ساحل عُمان التي كانت تحاصرهم في حماسة إلى واحة البريمي، واعتبار المنطقة الواقعة غرب وجنوب الخط الممتد من المرفأ إلى البريمي منطقة متنازع عليها، وتخفيض قوة ساحل عُمان بمقدار سرية واحدة. أما المنطقة المحايدة، والتي تبلغ خمسة عشر ميلاً ومركزها قرية البريمي، فقد تقرر أن تقوم بحراستها قوة (شرطة) مشتركة مؤلفة من خمسة عشر فرداً من قوة ساحل عُمان، ومثلها من المملكة العربية السعودية، على أن يمتنع الطرفان عن القيام بأي نشاط من شأنه تغيير الوضع القائم⁽⁴²⁾.

موقف الإمام من دخول تركي إلى البريمي:

كما كان الإمام محمد بن عبد الله الخليلي (1920-1954) معارضاً ومعه أغلب شيوخ المنطقة الداخلية لقدم الأوروبيين والأمريكيين والحضور في المناطق التي تقع تحت سيطرته ويهدف التنقيب عن النفط كان الإمام معارضاً أيضاً للدخول السعودي إلى الأراضي العُمانية. وكدليل على هذا الرفض طلب الإمام من الشيخ سعيد بن راشد من قبيلة العراقي من البلوش، وهو أول من رفع العلم السعودي في المنطقة، إن يقوم بإزالة ذلك العلم، ولما رفض ذلك أمر الإمام بقتله، وهو الأمر الذي لم يتحقق لأن سعيد هرب إلى السعودية⁽⁴³⁾.

ولما وصلت أخبار الدخول السعودي للأراضي العُمانية إلى الإمام وزعماء القبائل قاموا جميعاً بإرسال الرسائل إلى السلطان، وطلبوا منه الحضور بأنفسهم للتشاور معه حول ما يود أن يفعله بخصوص ذلك التدخل، وكان الشخص الوحيد الذي لم يفعل ذلك هو الشيخ سليمان بن

حمير زعيم منطقة الجبل الأخضر وقبائل الهناوية، وذلك لأنه كان يطمع بأن يعترف به السعوديون حاكماً مستقلاً، وأن يحصل منهم على ما لم يستطع الحصول عليه من البريطانيين⁽⁴⁴⁾. وكان السعوديون يرسلون العطايا المالية إليه، وينظرون إليه على أنه يمثل القوة الفعلية وراء الإمام⁽⁴⁵⁾.

وكان الإمام قد أرسل رسالة للسلطان بشأن التدخل السعودي أعلن فيها أنه يتطلع للتعاون معه من أجل طرد الأجانب من البلاد، وطلب العون من أجل ذلك، وكذلك أرسل الشيخ عيسى بن صالح رسالة أخرى أشار فيها إلى أن الدفاع عن الشعب العُماني ليس مسؤولية شخص واحد، وإنما مسؤولية الجميع وأن القوة في الوحدة، ولكن السلطان لم يجب على تلك الرسائل⁽⁴⁶⁾.

وفي أوائل شهر آيار 1953 أرسل الإمام كتاباً إلى السلطان يطلب منه المساعدة وإعلان نية للهجوم على مدينة عبري بمساندة قوة من القبائل الهناوية⁽⁴⁷⁾. وبناءً عليه فوض السلطان وزير داخلية لمساندة الإمام بالمال والذخيرة، كما طلب من علي بن سعيد من حكومة مسقط، الانضمام إلى الإمام في تحقيق هدفه، وأرسل السلطان للإمام مساعدة مالية قدرها (10000) ريال عُُماني وهو ما يعادل (35000) روبية بتاريخ 22 آيار 1953 إضافة إلى عدد من صناديق الذخيرة⁽⁴⁸⁾. ومن أجل هذه الغاية تجمع في مدينة نزوى عاصمة الإمامة قوات من أبناء القبائل تقدرها المصادر ما بين 500 إلى 1000 رجل، وأنه تم الاتفاق مع السلطان أن تتوجه هذه القوات بقيادة الشيخ صالح بن عيسى إلى منطقة الظاهرة، ولكن تلك العملية لم تتم وذلك لأن السلطان عاد وألغى العملية بناءً على طلب من الحكومة البريطانية التي رأت بحل المشكلة سلمياً ومن خلال التحكيم⁽⁴⁹⁾.

وعندما أعلن السلطان عن رغبته في توجيه حملة عسكرية لإخراج تركي بقيادة وزير داخلية أحمد بن إبراهيم تنطلق من مدينة صحار أعلن الإمام وقوفه إلى جانب السلطان وقام بإرسال عدد كبير من رجال القبائل للانضمام إلى تلك الحملة⁽⁵⁰⁾.

ولما تدخلت الحكومة البريطانية وقررت إحالة المسألة إلى التحكيم أرسل الإمام رسالة إلى السلطان عبر فيها عن سروره ورضاه عند سماعه الأخبار التي تقول إنه والمسؤولين البريطانيون يعملون على حل مشكلة البريمي، وأنه وبالطرق السلمية يقف بكل قوة خلف السلطان فيما يراه من حلول مناسبة لهذه المشكلة⁽⁵¹⁾.

نستنتج من هذا أن كلاً من السلطان والإمام كانا على توافق في رفض ما قام به تركي ابن عطيشان بدخوله إلى الأراضي العُمانية، ومحاولاته في إظهار أن جزءاً من منطقة البريمي أرض

سعودية، وكذلك محاولاته التي قام بها لاستمالة القبائل من خلال إغداق الأموال، والهدايا والرشاوى عليها لاستمالتها إلى جانب الهدف الذي جاء من أجله، وكما تبين من السابق كانت لدى الإمام والسلطان معاً الرغبة في إخراج تركي بن عطيشان ولو بالقوة من الأراضي العُمانية وذلك لاعتباره دخولاً أجنبياً على أراضٍ عُمانية، كما رفضا الأسلوب الذي اتبعه في استغلال حاجة الناس وفقرهم لاستمالتهم إلى جانبه وبالتالي لإعلان خروجهم عن السلطان والإمام والوقوف في وجه السيطرة البريطانية في عُمان، والتي كانت ستقف حاجزاً أمام التوسع السعودي في منطقة تبشر بوجود النفط بشكل كبير.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وبالرغم من استجابة الإمام والسلطان للطلبات البريطانية بعدم القيام بأي عمل عسكري لإخراج تركي من الأراضي العُمانية، وقبول كلا الطرفين بنصائح الحكومة البريطانية، إلا أن محاولات تركي استمرت في استمالة القبائل ولا سيما في تقديم الأموال والعطايا والهدايا وأحياناً السلاح.

تغير المواقف

كان من أهم المناطق التي كانت ترغب شركات النفط البحث والتنقيب عن النفط فيها تقع في أيدي قبائل جنبه الساحل وأل وهيبه والدروع، والتي كانت تقطن في منطقة الظاهرة، وكانت منطقة الدروع أكثرها أهمية⁽⁵²⁾، وخاصة مدينة عبري المدينة التجارية الأهم في المنطقة، والتي كانت تتمتع باستقلالية نسبية، وكان عليها وال يتم تعيينه بموافقة السلطان والإمام معاً.

قام الإمام غالب بن علي الهنائي ومعه كل من الشيخ صالح بن عيسى والشيخ سليمان بن حمير بالتوجه نحو مدينة عبري لاحتلالها، في شهر أيلول 1954، وذلك لأن الإمام غضب من قبيلة الدروع بسبب عقدتها اتفاقاً مع حكومة مسقط وشركة النفط البريطانية للتنقيب عن النفط في أراضيها، وقد دفع ذلك القبائل التي تدين بالولاء للسلطان إلى طلب المساعدة منه، ولكنه لم يستجب لتلك الطلبات تجنباً للمواجهة مع الإمام، وعليه تمكن الإمام من السيطرة على مدينة عبري في 11 تشرين الأول 1954، وهرب ممثلو السلطان منها⁽⁵³⁾.

وفي 28 من الشهر نفسه، وأثناء قيام بعثة الشركة وقواتها في التحرك في المناطق الداخلية في منطقة الدروع للتنقيب عن النفط، قام عدد من الشيوخ المرافقين لتلك البعثة بقيادة العقيد البريطاني كوريات (Colonel Coriat) بمهاجمة عبري والسيطرة عليها، ونتيجة لتلك السيطرة عبر السلطان عن انزعاجه وغضبه تجاه هذا التصرف لدى القنصل العام، وذلك لأنه لم يكن يخطط أو يتوقع الدخول في مواجهة مفتوحة مع الإمام الذي بدوره لم يعمل على استرجاعها⁽⁵⁴⁾.

إن احتلال القوات البريطانية لمدينة عبري كان جزءاً من عملية عسكرية دقيقة خطط لها المسؤولون البريطانيون في وزارة الدفاع البريطانية، وذلك لأنها تقع على الطريق الوحيد الذي يربط بين عاصمة الإمام نزوى وواحة البريمي، وبذلك يتسنى لها قطع المساعدات السعودية عن قوات الإمام إلى أن تأتي الفرصة المناسبة للسيطرة على نزوى والبريمي⁽⁵⁵⁾.

كان من النتائج الهامة للاستيلاء البريطاني على تلك المدينة أن أحدثت زيادة ملحوظة في نفوذ السلطان في منطقة الظاهرة، وإبعاد مناصري السعودية عن التدخل في المنطقة، وفتح الباب أمام العديد من الذين كانوا يؤيدون السعودية من أجل تغيير مواقفهم، ولا سيما أن العقيد كوريات تقبل نيابة عن السلطان استسلام كل القبائل التي توجد في الداخل وبمحيط 20 ميلاً من عبري⁽⁵⁶⁾.

لم ترص عملية احتلال عبري السلطات السعودية كونها قريبة من المنطقة التي ترابط فيها قوات تركي بن عطيشان، ونتيجة لعدم الرضا قام كل من سكرتير الشؤون الخارجية، والسكرتير الخاص للملك سعود بن عبد العزيز (1953-1964) في 28 تشرين الأول 1954 بزيارة القنصلية البريطانية في جده للاعتراض على ما سمّوه العدوان البريطاني على رعايا الملك سعود في منطقة وادي الجزبي في الظاهرة، وطلبوا من حكومة صاحبة الجلالة تأكيداً قطعياً بأنها ستعمل ما بوسعها لوقف الهجوم على المنطقة⁽⁵⁷⁾.

وفي 4 تشرين الثاني قام السفير السعودي في لندن بزيارة إلى وزارة الخارجية البريطانية للإعراب عن قلق الملك سعود تجاه تفاقم الوضع في عُمان، وذكر أن المملكة ليست لها مطالب في المنطقة، وقال إنها تقع خارج نطاق منطقة البريمي التي تخضع لعملية التحكيم الحدودي، وإن عبري تقع ضمن حدود قبيلة الدروع، وأخيراً ذكر أن بعض الرعايا والأتباع السعوديين قد قتلوا في أحداث عبري⁽⁵⁸⁾.

كان الرد البريطاني على ذلك بأن قبيلة الدروع طلبت من السلطان مساعدتها في منطقة أعلن السلطان أنها تابعة له، وأن الدروع قالوا بأنهم من رعاياه⁽⁵⁹⁾، وحول مقتل بعض السعوديين فقد تم الإيضاح لهم بأنه، وأثناء السيطرة على عبري، لم يكن هناك سفك دماء، كما أنه لم يحدث إطلاق نار بواسطة القوات الميدانية أثناء استسلام عبري، وطلبت وزارة الخارجية من السفير السعودي أن يقدم دلائل على مقتل سعوديين أثناء العملية، وبدوره أخذ السفير السعودي على عاتقه مهمة البحث عن الرعايا السعوديين الذين قيل إنهم قتلوا في عبري⁽⁶⁰⁾ وفي نهاية الأمر أبلغت وزارة الخارجية البريطانية السفير السعودي رداً على ما ورد عنه بقولها إنه لا حق للسعوديين إطلاقاً ومهما كانت مطالبهم في أن يتدخلوا في شؤون عُمان الداخلية⁽⁶¹⁾.

تجدد النزاع في مدينة عبري والموقف السعودي منه:

استمرت الحكومة السعودية في سياستها تجاه الأوضاع في عُمان وأبدت متابعة واهتماماً متواصلًا بكل الأحداث التي كانت تجري على الساحة العُمانية.

تحركت في شهر أيار 1955 سرية من قوات مسقط الميدانية باتجاه الشمال من مدينة عبري إلى مدينة المازم، وذلك بسبب تعرض سيارات شركة النفط لإطلاق النار، وكذلك فعل والي عبري الجديد الذي عينه السلطان، وعندما وصلت القوة إلى تلك المنطقة استقبلت بروحٍ عدائيةٍ، وجرت مظاهرة مطولة دفعت بالقوات إلى احتلال مدينة عبري من جديد.

احتجت السعودية على ذلك الموقف، وطلب الملك السعودي إيقاف الهجوم على الرعايا السعوديين بالقرب من عبري، وأن تقوم القوة المسؤولة عن الهجوم بالانسحاب، كما طالب بضرورة أن توضح حكومة صاحبة الجلالة فيما إذا كانت هي المسؤولة عن ذلك، أو أن الأمر برمته يقع تحت مسؤولية السلطان، وإن كان الأمر يخص الجهة الأولى فإن السعودية ترغب بمناقشة الأمر مع السلطات البريطانية، وإذا كان يخص الجهة الأخيرة فإن السعوديين سوف يعدون أنفسهم للتعامل مباشرة مع السلطان سواء عبر طريق التفاوض أم عن طريق الحرب⁽⁶²⁾.

ردّت الحكومة البريطانية على ذلك بأن المنطقة الحدودية المعنية تخص السلطان وليس للسعودية شأن بها، كما أن الموضوع يخص المسائل الأمنية الداخلية لسيادة مناطق السلطان، وتهتم كذلك حكومة صاحبة الجلالة⁽⁶³⁾.

أصدرت الحكومة البريطانية بياناً حول الادعاءات والسياسات السعودية في عُمان عبرت فيه عن أسفها تجاه ما تقوم به الحكومة السعودية في الشرق الأوسط، وكذلك الادعاءات الخاصة بخلق وضع لها في مسقط وعُمان، وأن حكومة صاحبة الجلالة تنفي هذه الادعاءات، وليس لها أساس من الصحة.

كما تؤكد على أن عُمان جزء من الأراضي الخاضعة لسيادة السلطان، وأنه لا يوجد قوات بريطانية في المنطقة ذات التوتر، وأن أي قوات متواجدة في المنطقة فهي تخص السلطان الذي له كل الحق في الحفاظ على الأمن والنظام في المنطقة الخاضعة له، وأن الإمام يمثل سيادة مستقلة على المناطق الداخلية التي يطلق عليها اسم عُمان، وبناءً عليه فإن حكومة صاحبة الجلالة تطلب من الحكومة السعودية اتخاذ خطوات سريعة لوقف الحملات العدائية ضد المملكة المتحدة وسلطان مسقط وعُمان⁽⁶⁴⁾.

وفي تطور جديد قام والي عبري الجديد سعود بن حارب بمطالبة شيوخ القبائل في منطقة عبري (أهالي المازم والصيحي وفهره والعراقي) أن يستعدوا لدفع الزكاة عندما يصلهم عامل جمع الزكاة، إذ أن وقتها في المنطقة قد حان.

أدى هذا العمل من قبل الوالي إلى غضب الحكومة السعودية التي قامت بإرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية في جده في 6 تموز 1955 تحتج فيها على مطالبات الوالي التي عدتها محاولة مفتوحة تم تصميمها بدقة لإثبات أن لدى سلطان مسقط وأولئك الذين تتحدث عنهم الحكومة البريطانية حق السيادة على القبائل الحدودية في أماكن ليست لديهم فيها أي سلطة، كما أنها تعتبر ذلك مخالفة لاتفاقية التحكيم، كما طالبت الحكومة السعودية بإيقاف الوالي فوراً عن القيام بهذا العمل، حيث أنها لا تعترف بحق سلطان مسقط أو غيره في ممارسة مثل هذه المطالبة.

كان رد الحكومة البريطانية على ذلك بأن أكدت على أن المنطقة المشار إليها هي جزء من أراضي سلطان مسقط، وأن الحكومة السعودية ليس لها أي حق في التدخل في هذا الموضوع⁽⁶⁵⁾.

استمرت الحكومة السعودية في دعمها لسياساتها تجاه عُمان من خلال الاستمرار باستمالة القبائل والتأثير عليها، ثم تهريب الأسلحة والعتاد بأنواعه المختلفة، ثم دعم قرار الإمام برفع القضية -فيما بعد- إلى الجامعة العربية والترحيب به، حيث نصحته الحكومة السعودية أن يعمل على الالتحاق بالجامعة العربية، ومن ثم إعلان عُمان دولة مستقلة ذات سيادة، كما قام السعوديون ببدا حملة واسعة في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة في هذا الاتجاه، وذلك انطلاقاً من القاهرة في مصر وبدعم كامل من الحكومة المصرية⁽⁶⁶⁾.

وقد سافر طالب بن علي شقيق الإمام إلى القاهرة، لتقديم طلب الانضمام لجامعة الدول العربية، وأثناء وجوده في القاهرة تم بحث الملف العُماني، ووضع خطة عملية لمساعدة الشعب العُماني تمثلت في تدريب بعض الشباب العُماني، وتأهيلهم عسكرياً ومحاولة إيجاد نوع من التنسيق بين مصر والسلطات السعودية للاستفادة من المنافذ البحرية للعربية السعودية المطلة على الخليج العربي لتهريب الأسلحة إلى عُمان، ومن جهة أخرى وكجزء مكمل للجانب العسكري تقرر قيام "إذاعة صوت العرب" بحملة دعائية لتعريف الشعب العربي بقضية عُمان، وكشف نيات الاستعمار البريطاني تجاهها لاستغلال مواردها النفطية⁽⁶⁷⁾.

كانت الحكومة البريطانية وكونها الحاكم الفعلي للبلاد ترى أن سياسة السعودية تهدف إلى السيطرة على كل الأراضي الواقعة في شبه الجزيرة العربية، وأنها ترغب في احتواء الجزء الجنوبي منها، وخلق قاعدة جديدة لها في مدخل الخليج العربي، وكانت ترى كذلك أن السلطان الذي لا

يسيطر بشكل فعلي إلا على المنطقة الساحلية، وتدين له القبائل في وسط عُمان بالولاء الاسمي، سوف يعطي السعودية فرصة للتآمر والاختراق إذا ما فقد سيطرته على كل الأراضي العمانية، وكانت ترى أن السعوديين في هذا الوقت (منتصف الخمسينيات) يتبعون طريقين لتحقيق أهدافهم وهما:

أولاً: أن المنطقة الواقعة بين البريمي وعبري والمعروفة بمنطقة الظاهرة هي منطقة هامة بالنسبة لسياسة المنطقة إذا استطاع السعوديون التحكم فيها (على الرغم من أن ادعاءهم الخاص بواحات البريمي ما زال يدرس من قبل لجنة التحكيم) وذلك لأنها سوف تكون بوابة للوصول لمنطقة حقول النفط الواعدة في جبل فهود في أقصى الجنوب والتي تعمل فيها حالياً شركة النفط العراقية (المسجلة في بريطانيا)، ولهذه الأسباب فإن السعودية تعمل جاهدة لكسب زعماء القبائل في المنطقة، وبالرغم من أنهم لم يعلنوا تبعية منطقة الظاهرة لهم، ولكنهم -وكما ذكرنا- قابلوا محاولات السلطان لبسط نفوذه هناك بالاحتجاج بأنه يتم مضايقة الرعايا السعوديين، وتشكيل حملة دعائية مفادها بأن القوة البريطانية ترهب الرعايا السعوديين وتقوم بأعمال عدائية ضد عُمان.

ثانياً: أن السعوديين يحاولون استدراج شخصية الإمام غالب بن علي الهنائي - وكما سنرى - لتكوين نوع من الحكم المستقل عن السلطان، وقد نجحت الدعاية السعودية في استمالة جامعة الدول العربية في هذا الموضوع، وتقول الدعاية في مضمونها إن الإمام هو صاحب سيادة الدولة (عُمان) وهو محاصر ومهاجم من قبل القوات البريطانية، ثم دعم هذه السيادة مستقبلاً في احتجاجها لدى هيئة الأمم المتحدة.

وكانت الحكومة البريطانية ترى أن المسألة لها ارتباط وثيق بمصالحها، وذلك لعلاقتها الحميمة مع السلطان، والتي توجب عليها حمايته والدفاع عنه، وأنه في حال عدم تقديم المساعدة له، ولا سيما في مقاومة التوسع السعودي فإن السعودية لن تقوم بالسيطرة على المنطقة فحسب، بل سوف يفقد الحكام في الخليج العربي الثقة في الارتباط مع بريطانيا، وبالتالي فإن وضعها وتأثيرها في الخليج سوف يضعف⁽⁶⁸⁾. ومن هنا فلا بد من مساعدة السلطان والوقوف في وجه الأطماع السعودية التي سوف تضر المصالح البريطانية.

التدخل السعودي وسقوط مدينة نزوى عاصمة الإمامة

إن من أهم الأسباب التي وضعها السلطان في أولويات اهتمامه وسياسته في سبيل بسط نفوذه على كامل أرجاء عُمان ورغبته في الإطاحة بالإمام، هو مقاومة الضغط السعودي بكافة أشكاله في عُمان، ولا سيما أن السلطان كان يعتقد أن عملية التحكيم حول النزاع في البريمي إنما هي مجرد وسيلة لكسب الوقت من جانب السعوديين، وستاراً يمكن لهم العمل من خلفه لتحقيق

مأربهم ومقاصدهم، وعلى الرغم من قبول السلطان واقتناعه بناءً على طلب الحكومة البريطانية باتفاقية التحكيم في أوائل شهر تموز عام 1954، وتنفيذ الجزء المطلوب منه والمتضمن سحب الجنود التابعين له من قرى البريمي إلا أن السعوديين لم يلتزموا بها، فعلى الرغم من أن الاتفاقية نصت على أن لا يقوم قائد الشرطة السعودي بأي عمل سياسي أو تحريضي إلا أنه أخذ يمارس الكثير من الأعمال التي كان يمارسها تركي من قبله، وخاصة في إغداق الأموال والهدايا التي كانت تأتي من الرياض لتحريض وإغواء القبائل داخل عُمان لتحقيق أهدافهم⁽⁶⁹⁾.

وكان أكثر ما يقلق السلطان هو استمرار عملية تهريب الأسلحة إلى داخل الأراضي العُمانية، ومحاولة إيصالها إلى معارضي السلطان وعلى رأسهم الإمام، ففي 16 حزيران 1955 تم الكشف عن عملية تهريب أسلحة على متن قارب سعودي قادم من مدينة الدمام السعودية، وكان يحمل أربعة مدافع و200.000 طلقة ذخيرة وألفي بندقية وجهاز لصنع الذخيرة وصيانة البنادق، وقد رسى ذلك القارب في مرسى الديناميات بالقرب من شاطئ مدينة السيب، وبعد أن تمت عملية إفراغ حمولته تم نقل بعضها على سيارة تخص طالب الهنائي شقيق الإمام إلى منطقة الخوص، هذا وقد تم الكشف عن العملية من قبل سلطات مسقط التي تمكنت من مصادرة معظمها في حين تم إخفاء الباقي من قبل المهريين في باطن الأرض⁽⁷⁰⁾.

أرسل وزير الشؤون الداخلية عن أثر ذلك رسالة احتجاج إلى القنصل البريطاني أوضح فيها حيثيات تلك العملية والتحقيق الذي جرى حولها، وأسفر عن أن عملية التهريب هذه كانت الأولى وأنه سيكون هناك شحنات متتالية من الأسلحة وقال أن السعوديين غير راضين عن ملايين الروبيات التي يتم توزيعها على رعايا السلطان في منطقة البريمي وفي كل مناطق عُمان لكسب تأييدهم، ولذلك فإنهم الآن يرسلون سفنهم المسلحة والذخيرة غير مبالين بالالتزامات الدولية والقوانين والأنظمة، وأنهم بهذه الطريقة يحرضون رعايا السلطان لإثارة المشاكل لكي تعم الفوضى بين المواطنين وضد حكومة السلطان، وضد حليفته الحكومة البريطانية⁽⁷¹⁾.

واقترح في نهاية الرسالة نيابة عن حكومة السلطان أن تعمل الحكومة البريطانية -إذا وافقت- على الاحتجاج ضد الحكومة السعودية وتحميلها مسؤولية تزويد سفن مسلحة، ومزودة بكافة أنواع الذخائر بقصد خلق اضطرابات ومشاكل في المناطق الداخلية وزعزعة الأمن فيها، كما طالب بوضع الترتيبات اللازمة لمنع سفنهم من الوصول إلى الموانئ العُمانية، ثم منع العُمانيين من السفر للخارج بدون جوازات سفر، وأخيراً مساعدة الحكومة البريطانية في القبض على كل الذين يعملون على إثارة الشعب والمشاكل ومحاكمتهم⁽⁷²⁾.

وعندما قامت القوات الشرقية الساحلية والقوات المسلحة السلطانية في 26 تشرين الأول 1955 بالعمل على إعادة احتلال منطقة البريمي تمكنت قوات السلطان من دخول ضنك الواقعة في منتصف المسافة بين عبري والبريمي، وكان من نتيجة العملية الكشف عن مزيد من الخروقات التي قام بها السعوديون، وتم ضبط وثائق كثيرة تعرض الناس على السلطان وتدعوهم إلى مساندة الإمام ضده والسعي للحصول على الاستقلال التام عنه⁽⁷³⁾.

وكشفت الوثائق التي تم العثور عليها على أن المهمة السرية للشرطة السعودية في البريمي كانت لعب دور الوسيط بين الحكومة السعودية والإمام غالب، وتضمن دعمه وكذلك دعم القبائل عن طريق الهدايا المالية السخية، وتقديم الأسلحة له بهدف جعله حاكماً مستقلاً، ولما كانت تفصل بين منطقة الإمام والبريمي عدة قبائل هي: بني قتب والبلوش وبني كلبان والدروع وقبائل وادي الجزي، وهي قبائل لم تكن طرفاً في اتفاقية السيب (1920)، وتعيش خارج المنطقة التي أدرجها السعوديون ضمن المناطق التي يطالبون بها؛ لم يكن في وسع السعوديين الدفاع عن التدخل في شؤون هذه القبائل وأراضيها بحجة أنها قبائل سعودية أو أنها قبائل تابعة وتدين بالولاء إلى إمامة مستقلة، ومن هنا لم يكن أمامها سوى استخدام أسلوب التحريض والإغواء والاستدراج⁽⁷⁴⁾.

ففي كانون الأول 1954 بدأ وكيل السعودية عبد الله ابن نامي (قائد الشرطة) بإثارة قبائل الدروع التي تسيطر على الطرق القادمة من البريمي إلى مناطق الإمام، وفي كانون الثاني 1955 تم دفع مبلغ ألف روبية شهرياً إلى شيخ البلوش ومبلغ مئة روبية لكل شيخ من شيوخ البلوش الأربعة الأقل أهمية، كما تم دفع 30.000 روبية إلى قبيلة الوهيبة - مساندي الإمام - و30.000 مثلها إلى سليمان بن حمير نفسه، وتم تخصيص مبلغ 1.500 روبية شهرياً للقبائل الموجودة في وادي الجزي وذلك لتشكيل قوة على الأرض وتأخذ أوامرها مباشرة من الأمير السعودي ابن جلوي أمير منطقة الأحساء⁽⁷⁵⁾.

وفي أيار 1955 كتب الملك السعودي لابن جلوي معبراً عن اهتمامه الشخصي بالقضية بقوله: "اكتب إلى ابن نامي وأخبره بأن الموضوع خطير ومهم للغاية، فقد أرسلنا المبالغ والذخائر اللازمة وذلك لتوزيعها بصورة سرية في أواسط السكان الذين يساندوننا". وفي حزيران بعث برسالة دعم إلى الإمام وطلب منه في الرسالة أن يبعث مندوباً له، وفي نفس الشهر تم إرسال 1000 بندقية و100.000 من الذخائر ومبلغ 20.000 روبية وقد تم إرسال الذخيرة في أكياس التمر أو الأرز وذلك حسب طلب بني هناء لتبدو تلك الأكياس حقيقية وحتى لا يتم اكتشافها⁽⁷⁶⁾.

وفي تموز تم إرسال 70.000 روبية إلى الإمام و30.000 إلى سلمان بن حمير ما لم يكن قد ذهب إلى السلطان لأن في هذه الحالة تتحول المبالغ إلى الإمام، وإجمالاً ففي فترة سبعة أشهر

دفعت السعودية مبالغ نقدية تبلغ قيمتها 240.000 روبية أي حوالي 48.000 دولار أمريكي، إلى شخصيات عُمانية مرموقة، وكان منها أيضاً أن تم إرسال 100.000 روبية في شهر أيلول إلى ابن نامي ليوصلها إلى الإمام، كما أعطيت تعليمات للإمام عن طريق ابن نامي بإصدار جوازات سفر حيث كان جميع العُمانيين في ذلك الوقت ما عدا سليمان بن حمير عادة ما يستخدمون جواز سفر السلطان، وفي تشرين الأول 1955 تم طلب 10.000 جواز سفر⁽⁷⁷⁾.

دفعت كل هذه التصرفات السلطان أن يتخذ قراراً بالقضاء على سلطة ونفوذ الإمام وكل من تأمر معه والمعاونين والتابعين له، وفي هذه الخطوة أكدت له حكومة صاحبة الجلالة وقوفها خلفه ودعمه بما يحتاجه لإنجاز هذه المهمة ولا سيما بعد أن تأكد لها الدعم السعودي للإمام بالأسلحة والأموال، وأن السعوديين وعدوا الإمام غالب ورجاله بإرسال أسلحة حديثة تحوي بنادق رشاشة وآلية ومدافع وقنابل وألغام بلاستيكية⁽⁷⁸⁾، وأخيراً استمروا في تلك السياسة داخل الأراضي العُمانية رغم كل جهودها في التصدي له.

قام السلطان بموافقة من الحكومة البريطانية باقتحام مدينة نزوى عاصمة الإمامة في 15 كانون الأول 1955، وتمت العملية بنجاح ودون مقاومة ودون سقوط ضحايا من كلا الطرفين، وعلى أثرها انسحب الإمام برفقة أخيه طالب ليعيش في قريته ومسقط رأسه قرية بلاد سبت ثم تركها ليقوم في جبل الكور إلى الغرب من نزوى، وقد شعرت السلطات البريطانية بارتياح لانسحاب الإمام وانعزاله في تلك المنطقة لأنها كانت تفكر بأنها تستطيع أن تحاصره وتعزله وتشل نشاطه، وحتى تحقق ذلك الهدف قامت بتشديد المراقبة عليه، وضاعفت عدد الحراس والدوريات في الداخل، وعلى طول الطرق المؤدية إلى تلك المنطقة⁽⁷⁹⁾. وغادر الشيخ صالح بن عيسى عُمان بعد فشله في مقابلة السلطان، وتوجه على ظهر سفينة استأجرها إلى الأراضي السعودية⁽⁸⁰⁾، وأما سليمان بن حمير فقد تم الاتفاق بينه وبين السلطان أن يعود ويبقى في مسقط رأسه مدينة تنوف على أن لا يقوم بأي تحركات مضادة للسلطان⁽⁸¹⁾.

دخل السلطان مدينة نزوى بتاريخ 24 كانون الأول 1955 وذلك لأول مرة، وقد برر احتلاله لها أمام عدد كبير من الشيوخ وزعماء القبائل بتأمر الإمام مع السعودية لإقامة دولة ذات سيادة مطلقة في عُمان ومنفصلة عن السلطنة وتكون أداة طيعة في أيدي السعوديين⁽⁸²⁾.

وكانت القوات البريطانية قبل سقوط نزوى، قد أرسلت مجموعة من قواتها بقيادة النقيب رودز Rodz إلى داخل منطقة البريمي حتى وصلت إلى موقع الشرطة السعودية وألقت القبض على الفريق السعودي دون إطلاق رصاص سوى رصاصة واحدة أصابت قائد الشرطة السعودية عبد

الله بن نامي في فخذه. وبعد هذه العملية تمت المفاوضات بين الطرفين حيث وافق عبد الله بن نامي بعد تلقيه العلاج على تأمين خروج له ورفاقه إلى السعودية تحت حماية بريطانية⁽⁸³⁾.

الموقف السعودي بعد سقوط نزوى:

لم توقف الحكومة السعودية اهتمامها تجاه ما يجري من أحداث على الساحة العُمانية بعد سقوط نزوى، وإنما استمرت في سياستها الداعمة للإمامة وأتباعها ضد الوجود البريطاني، وسياسة السلطان تجاه الشعب العُماني في عُمان وأخيراً العمل على تحقيق مصالحها ومطالبها بالمنطقة الحدودية في البريمي، وما قد يكتشف من نفط فيها مستقبلاً.

عادت السعودية في عام 1956 وبمساندة سورية ومصرية إلى فتح ملف مسألة عضوية عُمان لدى الجامعة العربية، وقد خشيت وزارة الخارجية البريطانية من مثل هذه الخطوة، وذلك لأن اعتراف جامعة الدول العربية بعضوية عُمان قد يترتب عليه تعقيد الوضع فيما يخص موضوع البريمي داخل مجلس الأمن، وكذلك سيؤدي إلى توتر دائم في العلاقات الأنكلو-عربية، ومما زاد من خوفها وجود الشيخ طالب أخي الإمام والشيخ صالح بن عيسى في السعودية، وأن هذين الشخصين يملكان القدرة على الإقناع، ويستطيعان التأثير بصفة عامة على الجامعة العربية عن طريق إظهار نفسيهما والشعب العُماني كضحايا للعدوان البريطاني⁽⁸⁴⁾.

ورأت وزارة الخارجية البريطانية، كحل لهذه المسألة، أن تدعو الحكومة السعودية لصرف النظر عن الفكرة أو تحذيرها إذا ما أصرت على اتخاذ مثل هذه الخطوة بأن الحكومة البريطانية ستكون مجبرة على نشر الأدلة والبراهين التي تثبت قبولهم الرشوة وتهريبهم للأسلحة⁽⁸⁵⁾.

كما طلبت من الحكومة الأمريكية التحدث مع السعوديين للإقلاع عن طلبهم في انضمام عُمان إلى جامعة الدول العربية، وقام السفير البريطاني في واشنطن بزيارة وزارة الخارجية الأمريكية وعرض عليها رأياً مفاده أن على الأمريكيين عدم تشجيع السعودية على خطوتها تلك، وقد أجاب ممثل الوزارة ديفيد نيوسون (David Newson) بأنه لم يسمع بأن لدى السعوديين محاولة بهذا الخصوص، وأبدى اتفاقه بالرأي مع السفير البريطاني أن من شأن تلك المحاولة أن تشكل عقبات وتجعل من إمكانية التوصل إلى التفاوض أمراً صعباً، وأن الخارجية الأمريكية لديها الاستعداد لإبلاغ السعوديين بالتوقف عن محاولاتهم طرح مسألة عُمان داخل أروقة الجامعة العربية⁽⁸⁶⁾.

وقدمت السعودية في شهر أيار 1957 دعماً لإبراهيم بن عيسى⁽⁸⁷⁾ في حركته المعارضة للسلطان، إذ إن الرجال الذين انضموا إلى إبراهيم بن عيسى كانوا مجموعة من المعارضين والمتمردين من بعض القبائل وعددهم 150 فرداً ومن أعضاء جيش تحرير عُمان -الذي أنشأته

المملكة العربية السعودية في الدمام- الذين تلقوا تدريبات في شرق المملكة العربية السعودية، وأنهم رجعوا لإثارة القلاقل والمتاعب لمسؤولي حكومة السلطان⁽⁸⁸⁾.

وعزت السلطات البريطانية سبب ظهور تلك الحركة إلى التدخل السعودي، فبعد فشل السعوديين في تحقيق أهدافهم في منطقة البريمي قاموا بالاحتفاظ بعدد من العُمانيين المعارضين للسلطان في معسكر بالقرب من الدمام، وأن معاملتهم تميزت بخصوصية واضحة ثم ضمتهم إلى بعض قادتهم الموجودين في الدمام والرياض وأطلق عليهم اسم جيش تحرير عُمان، والذين يصل عددهم إلى نحو 500 رجل⁽⁸⁹⁾.

ثم طلبت السعودية من هؤلاء المعارضين وكان يتراوح عددهم ما بين 100 إلى 200 شخص العودة إلى عُمان، حيث تم إرسالهم من الدمام إلى الدوحة ثم إلى دبي حتى وصلوا إلى عُمان حيث تم تقديمهم للسلطات على أنهم عمال عاديون كانوا يعملون في السعودية، وانتهت فترة خدمتهم وهم الآن يعودون إلى بلدهم، ثم دخلوا بعد ذلك إلى عُمان عن طريق الشاحنات حيث تم رصد كل تحركاتهم بواسطة المخابرات والجواسيس الذين يتبعون قوة الاستطلاع والمراقبة الساحلية العُمانية⁽⁹⁰⁾.

انتهت حركة إبراهيم بن عيسى دون حدوث مواجهات بين قوات السلطان وحركة إبراهيم بن عيسى، وذلك بعد أن تخلى أتباعه عنه خوفاً من مواجهة الحشود التي جمعها السلطان لمقاومته، وقد آل مصيره بعد أن قابله السلطان إلى القبض عليه وإرساله إلى السجن في قلعة الجلاي في 14 حزيران 1957⁽⁹¹⁾.

الموقف السعودي من تجدد النزاع في عُمان 1957- 1959

تجددت أعمال العنف والمواجهات في عُمان بعد عودة الشيخ طالب شقيق الإمام في 14 حزيران 1957، ثم ظهوره في مناطق متعددة من بلدة كلباء وحتى السوق، وأنه استقر في جبل الكور إلى جانب شقيقه الإمام، وعاد ومعه قوة مكونة من 200 إلى 300 عُماني بعد أن تلقوا تدريباً ضمن جيش تحرير عُمان في مدينة الدمام السعودية، وعاد وبرفقته مجموعة كبيرة من الأسلحة المتنوعة التي تتضمن مدافع ورشاشات وقذائف وألغام مضادة للدبابات والدروع⁽⁹²⁾، ثم قام بدعوة شيوخ القبائل المواليين للإمام وعلى رأسهم سليمان بن حمير الذي خرج عن اتفاقه مع السلطان وقام بقيادة قبيلته في الجبل الأخضر للعمل ضد السلطان وجيشه⁽⁹³⁾.

حاولت قوات السلطان التصدي لطالب وقواته إلا أنها فشلت، مما دفع السلطان إلى طلب المساعدة من الحكومة البريطانية التي لم تتردد في استخدام كافة أنواع الأسلحة ضد الإمام

وأتباعه والتي دفعتهم إلى الاختباء في منطقة الجبل الأخضر في شهر آب 1957، واستمرت القوات البريطانية في قصفهم وحصارهم إلى أن تم القضاء على حركتهم تقريباً في شهر شباط 1959.

رأى الإمام بعد كل تلك المقاومة الطويلة، والعمليات العسكرية البريطانية على منطقة الجبل الأخضر أن يتصل بالعالم الخارجي لإطلاعه على قضية بلاده، ويناشده العون والتأييد لتحريرها، وطرده البريطانيين منها، ومن هنا قرر نقل مقره إلى الأراضي السعودية، وفي مدينة الدمام كونها على مقربة من حدود عُمان حيث الاتصال مع الداخل سهل ومتيسر⁽⁹⁴⁾.

ألقت الحكومة البريطانية مسؤولية تلك الأحداث على الحكومة السعودية، وقالت إنها هي التي خططت لكي يقوم طالب ومن جاء معه من الرجال لإقامة حركة التمرد والثورة في ذلك الوقت، كما اعتقدت أنها أقدمت على هذا الفعل لرغبتها في تصفية جيش تحرير عُمان، وذلك لسببين أولهما: لوقف التكاليف الباهضة التي تتحملها في الاتفاق عليه، وثانيهما: لأنها رأت أن مثل هذا النوع من الثورات والتمرد قد يكون بمثابة العدوى التي قد تنتقل لتشمل مناطق أخرى بما فيها السعودية نفسها، وهو الأمر الذي دفعها إلى ترحيل العُمانيين إلى ديارهم⁽⁹⁵⁾.

ورأت أن تعمل على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة السعودية للوقوف أمام محاولاتها في تجهيز وإعداد وإيواء الثوار العُمانيين على أراضيها⁽⁹⁶⁾. ولكن السعوديين عبروا عن عدم رغبتهم باستئناف تلك العلاقات إلا بعد حسم مسألة البريمي، وعندما طلبت من السلطان أن يعمل على إقامة علاقاته مع السعوديين وتحسينها رفض السلطان ذلك وقال إن البريمي هي المفتاح لكل الحلول، وإن علاقاته مع السعودية يجب أن تتطور بعد إعادة العلاقات بين السعودية والمملكة المتحدة، كما رفض طلب وزير الخارجية البريطاني بمقابلة ابن سعود قائلاً إنه لا يفضل ذلك لأن السعوديين كانوا على الدوام يتوقعون من الآخرين الانحناء أمامهم⁽⁹⁷⁾.

وفي الوقت نفسه استمرت الحكومة البريطانية في تحميل السعودية مسؤولية الثورة في عُمان، وبررت قيامها بقصف الجبل الأخضر بأن التأجيل لتلك العملية سيزيد من قوة طالب عن طريق الدعم الخارجي الذي تقدمه الحكومة السعودية وغيرها⁽⁹⁸⁾. وقد أشارت تقاريرها إلى أن المتمردين قد تسلموا كميات من الدعم الخارجي تتمثل في الأسلحة والذخائر والأموال، وأنهم يخططون للقيام بحملة من الهجمات على جنود وحاميات السلطان، بالإضافة إلى توسيع عملية زرع الألغام والعبوات المتفجرة في الطرقات، وأنه يساعد هؤلاء المتمردين أشخاص من السعودية وسوريا، ويعملون بصورة خفية في المناطق الوعرة في أعلى منطقة الجبل الأخضر⁽⁹⁹⁾.

بعد انتهاء عملية القصف والحصار للجبل الأخضر استقبلت السعودية في 16 آذار 1959 الإمام غالب وشقيقه طالب والشيخ سليمان بن حمير بعد أن غادروا الأراضي العُمانية، وقد استقبلهم في الدمام الأمير سعود بن جلوي - أمير منطقة الإحساء - وزودهم بالملابس الجديدة، وطلب من مساعده تركي بن عطيشان أن يوفر لهم السكن اللازم، وقد انضم اليهم في الدمام الشيخ صالح بن عيسى الذي كان يقيم في مدينة الرياض، وبعد فترة الاستراحة غادر الجميع على متن الخطوط الجوية السعودية إلى مدينة الرياض، حيث تم استقبالهم استقبلاً كان أقرب إلى استقبال رؤساء الدول، وهو ما يرمز إلى الدعم المفتوح والمقدم من السلطات السعودية إلى الإمام وأتباعه⁽¹⁰⁰⁾.

وقد أتبعت الحكومة السعودية ذلك بتقديم كافة المساعدات لهم نكاية في احتلال بريطانيا للبريمي، واستقر زعماء الإمامة في الدمام حيث أنشأوا ما يشبه حكومة في المنفى، كما توسعوا في إقامة مكاتب للإمامة في القاهرة ودمشق وبغداد وبيروت، وإصدار جوازات سفر عُمانية، وكل ذلك بدعم من الحكومة السعودية⁽¹⁰¹⁾.

عرضت الحكومة البريطانية على السلطان بعد مغادرة الإمام وأتباعه أن يصلح علاقاته مع الحكومة السعودية، وذلك خوفاً من استغلالها لتلك الأحداث ومحاولة إثارة القلاقل والمشاكل في عُمان من جديد. وقالت إنه بالإمكان أن تتم الوساطة عن طريق شخص ملم بالوضع السعودي، والعمل على الوصول إلى حل مشاكل الحدود بصورة تدريجية ولكن السلطان أجاب بأنه لا يعترض على ذلك، ولكنه يعتقد بأهمية التأكيد على أن لا ينحصر موضوع الوساطة على قضية البريمي وحدها وإنما يشمل كافة المسائل⁽¹⁰²⁾.

كان من المستغرب خلال الأحداث السابقة أن الحكومة البريطانية لم تحمل الحكومة السعودية المسؤولية المباشرة عن أحداث عُمان ولا سيما دولياً، وقد عللت ذلك بأنها كانت صريحة وواعية جداً على أن لا تؤثر مثل تلك الأحداث على علاقات الصداقة والمصالح المشتركة التي تجمعها مع عدد من حكام وحكومات العالم العربي بما فيها السعودية، وأنها كانت تود أن تكون لها علاقات ممتازة ومميزة مع الحكومة السعودية، وأنها كانت حريصة على استرجاع العلاقات القوية والودية التي كانت تجمعها سابقاً مع السعوديين، وأن الأحداث التي وقعت في عُمان يجب أن لا تقف عائقاً كبيراً أمام تحقيق تلك التوجهات، وكانت تهتم دائماً بعدم تضخيم الأحداث التي وقعت في عُمان وعدم المبالغة بحجم التمرد القائم ضد السلطان، ولذلك كانت تأمل أن لا يجعل السعوديون تلك الأحداث سبباً للخلاف الحاد بينهم وبين بريطانيا أو بين العالم العربي والغرب عموماً. وكانت قد طلبت بهذا الخصوص من الحكومة العراقية في عام 1957 أن تستخدم علاقاتها مع السعوديين لإيضاح ذلك الموقف للحكومة السعودية.

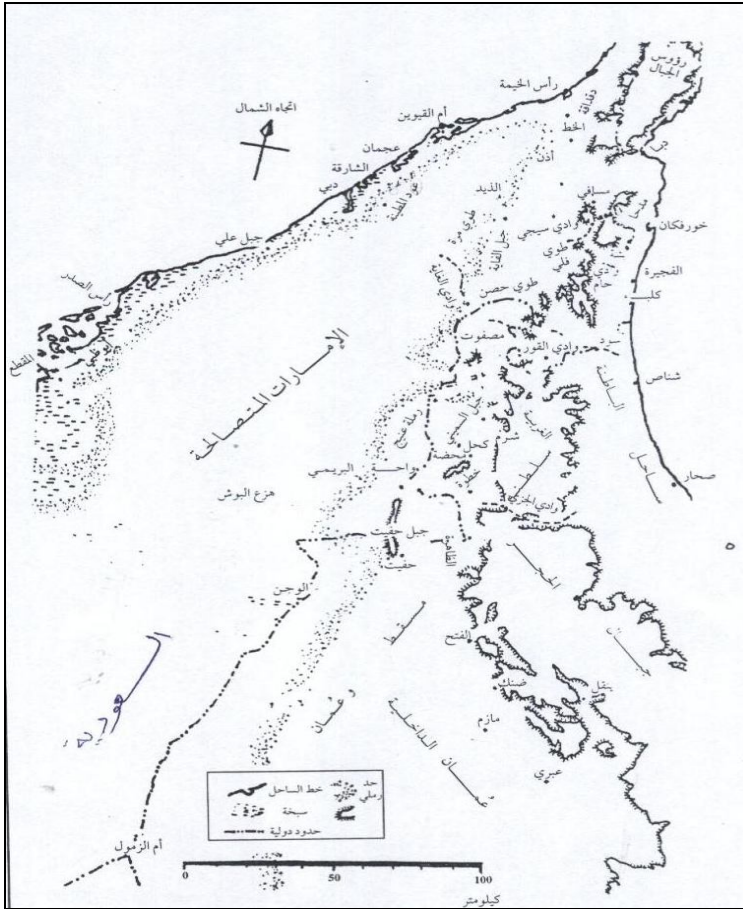
الخاتمة

خرج هذا البحث بمجموعة من النتائج والحقائق المعرفية التي تضاف إلى تاريخ عُمان المعاصر ولا سيما في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- تمثلت بداية التدخل السعودي -فترة الدراسة- في عُمان بمحاولة استمالة بعض أفراد القبائل العُمانية، الذين كانوا يقيمون على الأراضي العُمانية، والذين كانوا يقومون بزيارات إلى السعودية نفسها، أما التدخل الفعلي فقد بدأ بدخول قوة سعودية برئاسة تركي بن عطيشان إلى منطقة البريمي ورفع الأعلام السعودية في بلدة حماسة متدعة أن تلك الأراضي هي، تاريخياً، ملك لها، في حين كانت بوادر ظهور النفط فيها من الدوافع الأساسية لذلك التدخل.
- رفض كل من السلطان والإمام والحكومة البريطانية ذلك التدخل، واتفقت جميع جهات النظر على ضرورة إخراج القوات السعودية من الأراضي العُمانية، وفي حين اتفق السلطان والإمام على استخدام القوة تجاه ذلك رفضت الحكومة البريطانية ذلك الاقتراح، وفضلت استخدام الوسائل السياسية وإحالة المسألة إلى التحكيم الدولي، وأخذت على عاتقها تمثيل عُمان فيه.
- إن قيام القوات السلطانية والبريطانية باحتلال مدينة عبري خلق خلافاً بين السلطان والإمام، وأدى إلى مقاومة الإمام لذلك الاحتلال. وفي الوقت نفسه احتجت الحكومة السعودية على احتلال مدينة عبري، وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى تقارب بين الإمامة والسعودية.
- إن استمرار الحكومة السعودية في تقديم الدعم والمساعدة إلى الإمامة وشيوخ القبائل في عُمان دفع السلطان وبدعم من الحكومة البريطانية إلى احتلال مدينة نزوى عاصمة الإمام عام 1955، وذلك بهدف الاستمرار في عمليات التنقيب عن النفط في كافة الأراضي العُمانية التي تقع تحت نفوذ وسيطرة الإمام، ثم الوقوف في وجه الأطماع التوسعية السعودية.
- احتضنت الحكومة السعودية أبرز وأهم قادة الإمامة على أراضيها، وقدمت لهم الدعم المالي والعسكري، وشجعتهم على مقاومة النفوذ السلطاني والبريطاني في عُمان، ولقد استطاع الإمام واتباعه الصمود لمدة عامين (1957-1959) في وجه القوات البريطانية والسلطانية التي استخدمت كل أنواع الأسلحة الحديثة والمتطورة إلى أن كانت النتيجة خروج الإمام واتباعه من الأراضي العُمانية إلى الأراضي السعودية التي بدورها وفرت لهم إقامة واستقبالا طيباً وكراماً.
- إن السلطان سعيد بن تيمور الذي شكل له التدخل السعودي في شؤون عُمان قلقاً وخوفاً كبيراً، لم يواجه تلك التدخلات شخصياً، ولا من خلال حكومته وإنما ألقى بكل المهمة على عاتق حكومة صاحبة الجلالة لتقوم بهذا العمل وحقيقته فإن حكومة صاحبة الجلالة وقفت إلى

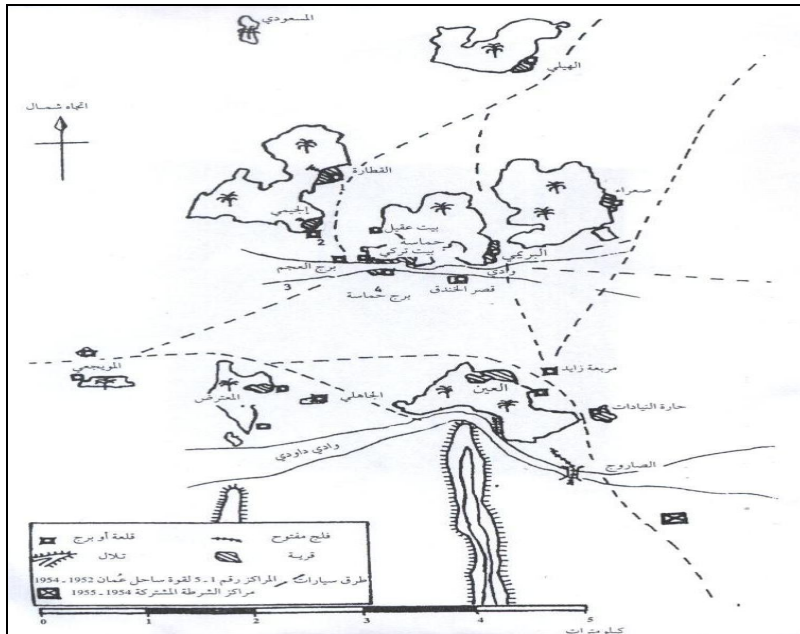
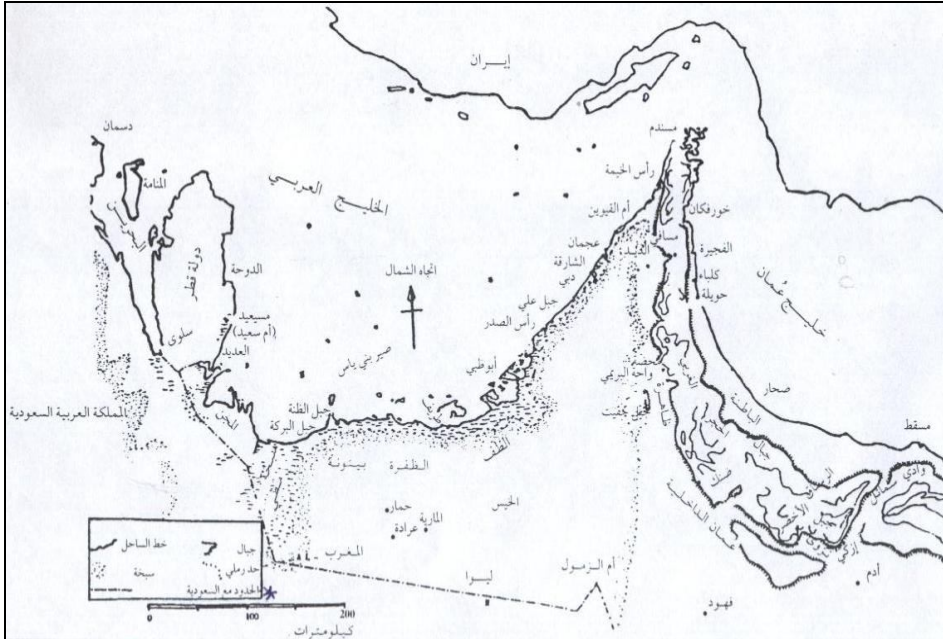
جانب السلطان بكل ثقلها السياسي والعسكري تجاه التدخلات والسياسات السعودية تجاه عُمان.

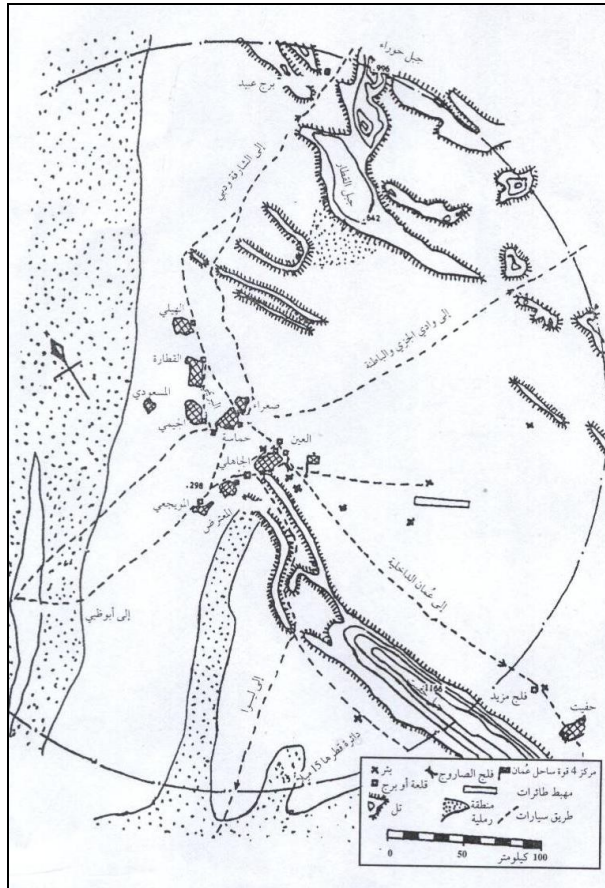
- أضاف التدخل السعودي في الشؤون العُمانية عاملاً جديداً إلى جانب العوامل التي دفعت السلطان لأحكام السيطرة على كافة أرجاء عُمان، في حين لم تتمكن المملكة العربية السعودية من الاحتفاظ بوجودها على الأراضي العُمانية، وكانت هذه آخر مرحلة من تاريخ النفوذ السعودي في عُمان حتى يومنا هذا، وأخيراً لم تتمكن من الحفاظ على الإمام وسلطته في عُمان، ولم تستطع كذلك إعادته إلى أرضه من جديد.



خريطة (1): المنطقة الشرقية-الباطنة إلى أبو ظبي شمالاً عبري

التدخل السعودي في الشؤون الغمانية 1952 – 1960: "دراسة وثائقية"





خريطة (4): المنطقة المحايدة في واحة البريمي 1954-1955

Saudi Intervention in Omani Affairs 1952-1960

Thabet G. Al-Omari, *Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The study aims to discuss the Saudi position about the most pivotal events that the Sultanate of Oman underwent in 1950s. The study first dealt with the Saudi intervention in Oman, Namely in al- Buraimi region in 1952. It also shed light on the reaction of the sultan, the Imam, and British Government to that intervention.

The study also focused on the Saudi policy towards the conflicting parties: the Imamate and the Sultanate. It also pointed out the kind of assistance that was provided by the Saudis to the Imam and his followers as well as many Omanis.

The Saudi Government exerted a lot of effort, both at home and abroad, to back the Imamate. Despite Saudi support, the Imamate could not continue as an authority in Oman. Actually the Sultan fought the Saudi efforts and polices and enjoyed the British Government's support.

وقبل في 2011/10/9

قدم البحث للنشر في 2011/4/27

الهوامش

(1) الإمامة: كان حكام عُمان يلقبون بالإمام الذي كان الشرط الأساسي في توليه المنصب أن يكون على المذهب الإباضي. وقامت أول إمامة إباضية في عُمان في عام 132هـ / 784م حيث انتخب الجلندي بن مسعود إماماً لها. وكان أحمد بن سعيد (1741- 1783) آخر الأئمة المنتخبين. وفي القرن العشرين تم إحياء الإمامة في المناطق الداخلية من عُمان، وتم انتخاب راشد بن سالم الخروسي إماماً في عام 1913م، ثم خلفه الإمام محمد بن عبد الله الخليلي الذي استمر في الإمامة حتى وفاته عام 1954م. وكان آخرهم الإمام غالب بن علي الهنائي الذي اضطر إلى مغادرة السلطنة إلى السعودية في عام 1959م بعد نزاع من السلطان.

(2) كان يطلق على دولة سلطنة عُمان الحالية اسم سلطنة مسقط وعُمان. وسلطنة مسقط دلالة على المناطق التي يسيطر عليها السلاطين، والتي كانت تضم مدينتي مسقط ومطرح والمنطقة الساحلية الطويلة التي تدعى الباطنة بين الحجر الغربي والبحر وشبه الجزيرة الشمالي المعروف باسم روس الجبال، والأراضي في جوار رأس الحد، وأخيراً منطقة ظفار إلى الشرق من حضرموت وعُمان دلالة

على المناطق التي يسيطر عليها الأنمة، وكانت الحدود بين الإمامة والسلطنة غير محددة بشكل دقيق، وكانت حدود الإمام تضم مقاطعة عُمان الوسطى والشرقية ووادي سمايل والجبل الأخضر والجزء الشمالي من جعلان والجزء الجنوبي من منطقة الظاهرة (انظر: الخرائط المرفقة). روبرت جيران لانندن، عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية، 1994، ص 479، 480. وشركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات-شعبة البحث) عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة مصر، 1952، ص5.

(3) للاطلاع على الاتفاقية ونصوصها انظر: صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية، 1983، ص231، 232، وحسين عبيد غباشي، عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة إنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد، 1999، ص295، 296.

(4) للمزيد عن الوثائق البريطانية حول عُمان انظر: حسن القهواتي، "الوثائق البريطانية المنشورة" مصدراً لدراسة جوانب من تاريخ عُمان الحديث، الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العُماني-وحدة الدراسات العُمانية، تحرير حسن الملخ وإبراهيم بحاز، المفرق: جامعة آل البيت، 2002

(5) البريمي: تقع واحات البريمي -وهي ثماني واحات- في نقطة اتصال بين السعودية ومشخة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعُمان. والسيادة على هذه الواحات لم تكن محددة بشكل قاطع، وكان كل من يسيطر عليها كان يوسع فرض الزكاة على سكانها كون الولاء القبلي ودفع الزكاة دليل السيادة. واستمر هذا الوضع حتى اكتشاف النفط إذ طالب البريطانيون بست واحات لمصلحة أبو ظبي واثنين لمصلحة سلطان مسقط وعُمان، في حين طالب السعوديون بهذه الواحات جميعها. انظر: جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي، 1996، ص189، 190.

(6) أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت: دار الكاتب العربي، 1960، ص48، 49، وصلاح العقاد، المرجع السابق، ص58.

(7) سعيد، المرجع السابق، ص49، 50.

(8) غباش، المرجع السابق نفسه.

(9) سعيد، المرجع السابق، ص51، 52.

(10) محمد نصر مهنا، الخليج العربي الحديث والمعاصر-دراسة تاريخية تحليلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص311.

(11) سعيد، المرجع السابق، ص52، 53.

(12) غباش المرجع السابق، ص223.

- (13) مهنا، المرجع السابق، ص319.
- (14) إبراهيم محمد شهداد، الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين 1913-1975، الدوحة: دار الأوزاعي، 1989، ص163-166.
- (15) المرجع نفسه، ص171، 172.
- (16) لييب عبد الساتر، قصة الخليج-تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق.م/1988م-1409هـ، بيروت: دار المجاني، 1989، ص143.
- (17) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الإنلجوميصرية، 1988، ص476.
- (18) R.O., Vol.: 8, F.O, 1016/196, approaches by certain Sheikhs of Central Oman to the British and Saudi Ggovernments for assistance in securing oil concession agreements, 24/5/1952, P. 236, and F.O., 371/98369, correspondence between the Iraq Petroleum Company and the Foreign Office, 4/1/1952, P. 201.
- (19) R.O., Vol.: 9, F.O., 1016/496, opening the road from Muscat to Nizwa and Central Oman , The Sultan's new administrative arrangements, 8/1/1956, P. 82.
- (20) Ibid., P. 82, 175, 174، المرجع السابق، ص.
- (21) Ibid., P. 81.
- (22) R.O., Vol.: 8, F.O., 1016/196, letter from H.H. the Sultan to H.B. M., Consul-General, 4/9/1952, P.P. 250, 251.
- (23) نور الدين بن الحبيب حجاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص276.
- (24) Ibid, telegram from Muscat to Bahrain, 9/9/1952 P. 253, John, C. Wilkinson, The Imamate Tradition of Oman, Cambridge: Cambridge University Press, 1987, P. 294.
- (25) Ibid., telegram from Muscat to Bahrain, P.P. 253, 254.
- (26) Ibid., note written by Her Majesty's Government, n.d., P 259.
- (27) Ibid., P.P 259, 260.
- (28) Ibid., letter from F.C.L. Chauncy, Consul- General to H. H. the Sultan, 26/9/1952, p. p. 266, 267.
- وأمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل (1158-1307هـ)، الجزء الأول، الرياض: دار الملك عبد العزيز، 1980، ص449.
- (29) Ibid., letter from F.C.L. Chauncy, Consul- General to H. H the Sultan, 26/9/1952, p. p. 268, 269.
- (30) Ibid., letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy regarding military movements, 13/10/1952, p. 273

- 31) Ibid., correspondence with H. H. the Sultan, 13/11/1952, p. 279.
- 32) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 197, letter from H. H the Sultan to Major Chauncy, 20/11/1952, p. p. 276, 277.
- 33) Ibid., letter from Major F.C.L. Chauncy, to H. H. the Sultan, 25/11.1952, p.285
- 34) R. O., Vol.: 8, F. O. 371/98389, letter from H. H. the Sultan to Major Chauncy, 9/12/1952, p. 286.
- 35) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 197, letter from M. S. Weir to C.M. Le Quesne, British Residency, Bahrain, 18/11/1952, p. 284.
- 36) R. O., Vol.: 8, F. O. 1016/ 196, letter from H. H. the Sultan to Major F.C.L. Chauncy, 15/9/1952, p. 257. وقاسم، المرجع السابق، ص206.
- 37) R.O., Vol.: 8, F. O. 371/ 98389, letter from Muscat to Foreign Office by Sir W. Strang the Private Secretary and Sir J. Bowker, 18/12/1952,p. 289. and f. O. 371/ 98389, the situation in Buraim, 18-19/12/1952, p. p. 290- 293.
- (38) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص457، 458، وشهاد، المرجع السابق، ص179.
- 39) R. O., Vol.: 8, F.O 1061/ 221,comments of H.B.M. Consul- General, Muscat on the Sultan request for assistance in expelling Turki bin Ataishan from Buraim, 26/2/1953, p.361.
- 40) R.O. 1963, F. O. 371/ 162796, the Buraimi dispute: an account of the failure to settle by arbitration 1952- 55, and of negotiations up to November, 1956, P. P. 318, 319.
- 41) R.O. Vol.: 8, F.O. 1016/ 203, additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, 1951- 1952, by Major F.C.L. Chauncy, H.B.M. Consul- General, Muscat, 30/4/1951, p.53.
- (42) بيتر كلايتون، تو ألفا ليما، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عُمان وكشافة ساحل عُمان (1960-1950) ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص83.
- 43) Wilkinson, Op.cit., P294.
- 44) R.O. Vol.: 9, F. O. 371/120452, report from Major F. C. L. Chuncy, Muscat to Sir Bernard Burrows, the Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1959, p. p. 83, 84.
- (45) شهاد، المرجع السابق، ص185.
- 46) Ibid., additions to notes on the tribes of the Sultanate of Muscat and Oman, P. 84, and R.O., Vol.: 8, F.O. 1016/ 221 record of two conversations on 10 March and 16 March 1953, between the Political Resident, Bahrain and Shaikh Salih bin Isa El Harthi. P. 362.

- 47) R. O. Vol.: 8, F. O. 1016/ 221, Telegram from Bahrain to Foreign Office, 15/ 5/ 1953, p. 384.
- 48) Ibid., telegram from Muscat to Bahrain Residency, 23/ 5/ 1953, p.392.
- 49) Ibid., letter from British Consulate in Muscat to Saiyid Ahmed bin Ibraim, the Minister of the Interior, Muscat, 23/6/1953, p. 293.
- 50) R. O. Vol.: 9, F. O. 371/120452, report from Major F.C.L. Chauncy, Muscat, to sir Bernard Burros, the Ppolitical Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1956, p. p. 84, 85.
- 51) Ibid, p. p. 85, 86.
- 52) R. O. Vol.: 8., F.O. 1016/ 223, report by Political Resident, Bahrain to sir Anthony Eden her Majesty's Principal Secretary of state for Foreign Affairs, 22/11/1954, p.608.
- 53) Ibid., p. p. 616- 621.
- 54) Ibid, p. p. 622- 624.

(55) حجلأوي، المرجع السابق، ص278.

- 56) Ibid., p. 625.
- 57) Ibid., F. O. 371/ 109809, telegram from Jedda to Foreign Office about Saudi Arabian protest at "British aggression" against Saudi Subjects in Wadi Jizzi, 29/10/954, p. 585.
- 58) Ibid., F. O. 1016/223, memorandum by L. A. C. Fry about the situation in Central Oman, 8/11/1954, p. 592.
- 59) Ibid., telegram from Foreign to certain of her Majesty's Representatives, 15/11/1954, p. 594.
- 60) Ibid., telegram from Muscat to Foreign Office, 18/11/1954, p.602, and telegram from Foreign Office to Muscat, 19/11/1954, p. p. 603, 604.
- 61) Ibid., letter from H. H. the Sultan to the Political Resident, 23/11/1954, p. 631.
- 62) R. O., Vol.: 9, F. O. 371/114579, Bahrain telegram No. 304 EA 1015/ 22, by L.A.C. Fry, 21/5/1955, p. 12.
- 63) Ibid., P. 12.
- 64) Ibid., F. O. 371/ 114580, statement from British Government, 21/6/1955, p. 30.
- 65) Ibid., F. O. 371/114580, Saudi protest to British Government against reported proposal of Sultanate Government to collect Zakat from the Baluch tribe, 6/7/ 1955, p. 53.
- 66) Ibid., letter from L.A.C. Fry to the Honourable P. E. Ramsbotham, United Kingdom delegation, New York, 9/8/1955, p.61 and F. O. 371/20452, report from Major

F.C.L. Chauncy, Muscat, to Sir B. Burrows, the Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain, 19/1/1956, p. 94.

(67) حجاوي، المرجع السابق، ص279، 280.

- 68) Ibid., letter from L.A.C. Fry to P. E. Ramsbotham New York, 9/8/1955, p. 62.
- 69) Ibid., F. O. 371/ 120452, report from Chauncy to Burrows, 19/1/1956, p. p. 94, 95.
- 70) Ibid., F. 371/ 114580, letter from the Ministry of Interior Affairs, Muscat to Major F.C.L. Chauncy, the Consul General, Muscat 1/7/1955, p. 31.
- 71) Ibid., p. p. 31, 32
- 72) Ibid., p. 32.
- 73) Ibid., F.O. 371/ 120452, report from Chauncy to Burrows, 19/1/ 1956, p. 97.
- 74) R. O., Vol.: 8, F. O.371/ 126883, report about back- ground to the troubles in Oman, the Sultan and the Imamate up to1954, 8/ 1957, p.16
- 75) Ibid., 16.
- 76) Ibid., 17.
- 77) Ibid., 17.
- 78) R. O. vol.: 9, F. O. 371/ 120452, report from chauncy to burrows, 19/1/1956, p. 97.
- 79) Ibid., p. p.98, 99. و 189، 188. ص
- 80) Ibid., F. O. 371/ 114581, telegram from Muscat to Foreign Office- meeting between Shikh Suleiman bin Himyar and the Minister of the Interior, 19, 21/9/ 1955, p.p. 57-59.
- 81) Ibid., F. O. 371/132526, letter from the Consul-General, Muscat to the Political Resident in Bahrain, 27/9/1958, p. 545.
- 82) Ibid., report from Chauncy to Burrows, 19/1/1956, p.100.

ولانندن، المرجع السابق، ص489.

(83) كلايتون، المرجع السابق، ص103، 104.

- 84) R. O. Vol.: 9, F. O. 371, 120576, Foreign Office, memorandum about Oman and the Arab League, 6/3/1956, p. 124.
- 85) Ibid., p. 124.
- 86) Ibid., letter from British Embassy, Washington D. C. to Foreign Office. London, 16/3/1956, p. 127.

87) الشيخ إبراهيم بن عيسى هو الشقيق الأصغر للشيخ صالح بن عيسى، وكان يتمركز في منطقة الظاهرة بالقرب من بلدة القابل متحدياً بذلك الشيخ أحمد بن محمد الحارثي ممثل السلطان في المنطقة الشرقية.

88) Ibid., F. O. 371/ 126874, telegram from Bahrain to Foreign Office, 7/5/1957, p. 142.

89) Ibid., letter from British Residency, Bahrain to Foreign Office, London, 20/ 6/ 1957, p.158.

90) Ibid., p.159.

91) Ibid., p.162.

92) Ibid., F. O. 371/ 126875, telegram from Bahrain to Foreign Office, 15/7/1957, p. 199, and paper prepared by the Joint Intelligence Committee in the situation in Muscat, 16/7/1957, p. 213

93) J.E. Peterson, Oman in the Twentieth Century, London: Croom Helm, 1977. P.124.

94) سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ص177.

95) Ibid., F. O. 371/ 126888, letter from Sir Burrows to Mr. Selwyn Lloyd about the rebellion in Central Oman 11/9/1957, p.385.

96) قطعت الحكومة السعودية علاقاتها مع بريطانيا بتاريخ 6 تشرين الثاني 1956 وذلك بسبب تدخل بريطانيا وموقفها في أزمة السويس 1956، وكذلك لخلافها مع الحكومة البريطانية حول مستقبل منطقة البريمي.

97) R.O., Vol.: 10, F. O. 371/ 132903, records of conversation between the Sultan and the Secretary of State Mr. Selwyn Lloyd, 12/6/1958, p. p. 196- 199

98) R. O. vol.: 9, F. O. 371/ 132755, memorandum entitled: the future of Oman', by British Residency, Bahrain, 9/7/1958, p. 505.

99) Ibid., F. O. 371/ 132524, repot about Muscat and Oman by Eastern Department, Foreign Office, 18/8/1958, p. 514.

100) Ibid., F. O. 371/ 140073, letter from E. F. Given, British Residency, Bahrain, to A.R. Walmsley, Arabian Department, Foreign Office, London, 3/4/1959, p. p. 672, 673.

101) قاسم، المرجع السابق، ص237.

102) R. O., Vol.: 10, F. O. 371/ 140105, letter from Foreign Office to Bahrain, about the meeting between the Secretary of State's and the Sulatn, 9/2/1959, p. p. 323, 324.

المصادر والمراجع

أ- الوثائق

1. Records of Oman 1867-1960, edited by R.W. Bailey C.M.G., Assistant editor: Anita Burdett, England: Redwood Burn Ltd., 1992:
A-Vol.: 8, Historical Affairs 1949-1954.
B- Vol.: 9, Historical Affairs 1955-1960.
C- Vol.: 10, Foreign Relations.
2. Records of man 1961 – 1965, edited by Anita L. P. Brrdett, United Kingdom: Antony Rowe Limited, 1977.
- Vol.: 1963.

ب- الكتب العربية والمعرّبة

- حجلاوي، نور الدين بن الحبيب. (2003). تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، أمين. (1960). الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت: دار الكاتب العربي.
- سعيد، أمين. (1980). تاريخ الدولة السعودية من محمد بن سعود إلى عبد الرحمن الفيصل (1158-1307هـ)، الجزء الأول، الرياض: دار الملك عبد العزيز.
- شركة الزيت العربية الأمريكية (إدارة العلاقات-شعبة البحث). (1952). عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ترجمة جورج رنس، القاهرة: مطبعة نصر.
- شهداد، إبراهيم محمد. (1989). الصراع الداخلي في عُمان خلال القرن العشرين، 1913-1975، الدوحة: دار الأوزاعي.
- عبد الساتر، لبيب. (1989). قصة الخليج - تفاعل دائم وصراع مستمر 3200 ق.م/1988م-1409هـ، بيروت: دار المجاني.
- العقاد، صلاح. (1983). التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية.
- العقاد، صلاح. (1988). المشرق العربي المعاصر، القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية.

غباش، حسين عبيد. (1999). عُمان الديمقراطية الإسلامية - تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970). ترجمة إنطوان حمصي، بيروت: دار الجديد.

الفرجات، ربيع خالد إبراهيم. (2010). النزاع حول واحة البريمي بين عامي (1949-1974). رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.

قاسم، جمال زكريا (1997). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الرابع، القاهرة: دار الفكر العربي.

القهواتي، حسن. (2002). "الوثائق البريطانية المنشورة"، مصدراً لدراسة جوانب من تاريخ عُمان الحديث، الملتقى العلمي الثاني حول مصادر التاريخ العُماني - وحدة الدراسات العُمانية، تحرير حسن الملخ وإبراهيم بحاز، المفرق: جامعة آل البيت.

كلايتون، بيتر. (2008). تو ألفا ليما، السنوات العشر الأولى من تاريخ قوة ساحل عُمان وكشافة ساحل عُمان (1950-1960). ترجمة ناصر بن علي الحميري، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

لندن، روبرت جيران. (1994). عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، روي: المطابع العالمية.

مهنّا، محمد نصر. (2008). الخليج العربي والمعاصر - دراسة تاريخية تحليلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

جـ. المراجع الأجنبية

Peterson, J.E. (1977). *Oman in the Twentieth Century*, London: Croom Helm.

Wilkinson, John, C. (1987). *The Imamate Tradition of Oman*, Cambridge: Cambridge University Press.